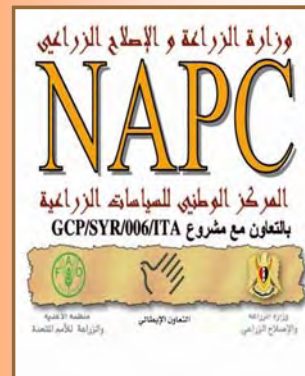


# واقع الغذاء و الزراعة

2002



في الجمهورية العربية السورية



واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية

2002

المركز الوطني للسياسات الزراعية  
بمساعدة مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA

## شكر

تم إعداد هذا التقرير من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية كأحد نتائج التعاون الدولي الفعال الذي تم تحقيقه في مشروع GCP/SYR/006/ITA "المساعدة في بناء المقدرات من خلال دعم تشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية".

يتم تمويل المشروع بمساعدة مشكورة من قبل الحكومة الإيطالية وينفذ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

وتود وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أن تعرب عن شكرها للجهود التي يبذلها المشروع وخاصة من خلال التدريب طويل المدى والمساعدة الفنية اليومية التي سمحت بإنشاء وتشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية

وأخيراً وليس آخراً يود المركز أن يتقدم بالشكر لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وجميع الأفراد والجهات الأخرى على مساهمتها في تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز هذا التقرير .



## تمهيد

تشكل الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد السوري حيث تستوعب أكثر من ربع اليد العاملة وتساهم في توفير ربع الدخل أيضاً كما أنها تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير القطع الأجنبي من خلال التصدير وتشجيع الفعاليات الاقتصادية في مجال التسويق والتصنيع وتوفير المستلزمات.

ونظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه قطاع الزراعة في عملية التنمية والتحديث الاقتصادي التي تشهدها سورية فقد أخذ المركز الوطني للسياسات الزراعية على عاتقه مهمة توفير المعلومات والدراسات التي يمكن أن تساهم في دعم المعرفة والمعلومات المتوفرة حول الزراعة .

ويشكل إصدار تقرير واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية إحدى الخطوات الساعية لتحقيق هذا الهدف . فهو يسعى من خلال صدوره مرة كل سنتين إلى تزويد الباحثين وصانعي السياسات والجهات المهتمين بالمستجدات حول القضايا ذات العلاقة بقطاع الزراعة حيث سيشكل مصدراً شاملاً للبيانات المفيدة للحوار وإعداد الخطط والسياسات الزراعية .

وقد تم إنجاز العدد الحالي من التقرير من قبل مجموعة مكونة من خمسة من الباحثين في المركز: سمير جراد – وداد شحادة – أكرم شحادة – باسمة عطية – سميرة الزغبى الذين عملوا تحت الإشراف المشترك من قبل مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية السيد عطية الهندي ورئيس المستشارين الفنيين لمشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA السيد شيرو فيوريللو . كما قام مشروع الفاو بتوفير الدعم الفني من خلال الخبيرين الدوليين السيد فابريزيو دي فيليببيس والسيد فابيو سانتوتشي وخدمات الترجمة من قبل الأنسة أسماء مطر .

وتود إدارة المركز أن تعرب عن تقديرها لقراء هذا التقرير والاعتذار عن الأخطاء التي قد يتضمنها العدد الأول منه وأن ترحب بأية مقترحات لتطوير الأعداد المقبلة من التقرير .



الفهرس

1	شكر
3	تمهيد
5	الفهرس
5	الفهرس
9	مقدمة
13	الفصل الأول الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية
13	1-1 المناخ
15	2-1 الموارد المائية
16	3-1 الموارد الأرضية واستخداماتها
16	4-1 مناطق الاستقرار الزراعي
17	5-1 الغابات
18	6-1 الموارد السمكية
19	الفصل الثاني الزراعة والاقتصاد الوطني
19	1-2 مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي
21	2-2 السكان وتشغيل اليد العاملة
22	4-2 الاستهلاك الغذائي
23	5-2 الغذاء والتضخم
23	6-2 الزراعة في التجارة الخارجية
24	7-2 أسعار الصرف
27	الفصل الثالث النواحي الهيكلية
27	1-3 حيازة الأراضي
27	1-1-3 الملكية العامة والخاصة
29	2-3 بنية الحيازات
32	1-2-3 حجم الحيازات الموزعة
34	3-3 العمالة الزراعية
37	4-3 الآليات الزراعية
39	الفصل الرابع استخدامات المياه والقضايا البيئية
39	1-4 تدهور التربة

41	2-4 توفر المياه واستخداماتها
45	3-4 الجفاف وأثره على الإنتاج الزراعي
47	الفصل الخامس المستلزمات الزراعية
47	1-5 البذار والغراس
50	2-5 مواد وقاية النبات
51	3-5 الأسمدة الكيماوية
52	4-5 الأعلاف
55	الفصل السادس الإنتاج الزراعي
55	1-6 قيمة الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة والإنتاجية
56	2-6 إنتاج المحاصيل
57	1-2-6 المساحة
60	2-2-6 المراديد
61	3-2-6 الإنتاج
62	4-2-6 المساحات والمراديد والإنتاج حسب المحافظات
66	3-6 الإنتاج الحيواني
67	4-6 إنتاج الأخشاب
69	الفصل السابع الصناعات الغذائية
69	1-7 الصناعات الغذائية في القطاع العام
71	2-7 الصناعات الغذائية في القطاع الخاص
72	3-7 التصنيع الغذائي في المشاريع المشتركة
72	4-7 العمالة في قطاع الصناعات الغذائية
73	الفصل الثامن خدمات القطاع الزراعي
73	1-8 البحوث الزراعية
75	2-8 الإرشاد الزراعي والتعليم والتدريب
76	3-8 خدمات وقاية المزروعات
77	4-8 الرعاية البيطرية واللقاحات
78	5-8 الخدمات الحكومية المساعدة للإنتاج الزراعي والمناطق الزراعية
83	الفصل التاسع السياسات الزراعية في سورية
86	1-9 نظام التخطيط

94	2-9 سياسات القروض والمستلزمات
97	3-9 الضرائب
100	4-9 سياسات الاستثمار الزراعي
105	المراجع
107	الجدول الإحصائية



## مقدمة

تولي الحكومة السورية أهمية كبرى للقطاع الزراعي نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي ودعم عملية التنمية الاقتصادية . و في الواقع فإن هذا القطاع يقوم بتوفير المواد الأولية للصناعات المحلية ويدعم الكثير من النشاطات الأخرى مثل التسويق والنقل وتوفير المستلزمات والتجارة الخارجية . كما أن الزراعة تشكل مصدراً هاماً لتشغيل اليد العاملة حيث وصل عدد العاملين في الزراعة إلى 1.3 مليون في عام 1999 أي حوالي 29% من إجمالي اليد العاملة مقارنة بحوالي 1.2 مليون في عام 1995 (28.6%) .

وقد تراوحت مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة بين 27%-32% . ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية التي تؤثر على جميع المحاصيل وخاصة البعلية منها والتي تشكل 75% من المساحة المزروعة . وقد أدت الزيادة في إنتاجية الأراضي والثروة الحيوانية وخاصة في المساحات المرورية إلى زيادة إنتاج المواد الغذائية للاستهلاك المحلي والتصدير .

وقد تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل مثل القمح والبقوليات (الحمص والعدس) والقطن والخضار (البطاطا والبندورة) والأشجار المثمرة (الحمضيات والزيتون والتفاح وغيرها). كما تم في بعض الحالات تحقيق بعض الفوائض الإنتاجية . ومع ذلك فإن الإنتاج المحلي لبعض المحاصيل لا يزال غير كافٍ لتغطية الاحتياج المحلي مثل إنتاج السكر والزيت النباتية (باستثناء زيت الزيتون) وبعض أنواع اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان (الجبن والزبدة والحليب الجاف) . وعلاوةً على ذلك فقد ازدادت واردات الذرة الصفراء المستخدمة في تربية الدواجن .

وتختلف الموارد الطبيعية والعوامل المناخية من منطقة إلى أخرى وكذلك الأمر بالنسبة للهطول المطري الذي يصل إلى 1100 ملم في بعض المناطق الغربية ويقتصر على 50-100 ملم في القسم الأكبر من البادية . كما أن هناك فروقاً كبيرة بين المتوسط السنوي لدرجات الحرارة القصوى والدنيا وسرعة الرياح واتجاهها .

ويمكن تقسيم سورية إلى خمسة مناطق زراعية رئيسية هي الجنوبية والوسطى والساحلية والشمالية والشمالية الشرقية . تشكل المنطقة الجنوبية حوالي 15.7% من إجمالي المساحة وتشمل دمشق ودرعا والسويداء والقنيطرة . وهي تشتهر بإنتاج الفواكه وخاصة المشمش والتفاح والعنب كما أنها تنتج الحمص والبندورة وتقوم بتربية الأبقار . وفي الفترة 1998-1999 كانت نسبة إنتاج تلك المنطقة إلى الإنتاج

الإجمالي حوالي 35.8% من الحمص و 50.7% من التفاح و 31.2% من العنب و 62.5% من المشمش .

أما المنطقة الوسطى فتشكل حوالي 27.6% من إجمالي المساحة وتنتج الحبوب والقطن الشوندر السكري والبصل الجاف والبطاطا واللوز . ووسطياً في الفترة 1998-1999 كانت نسبة إنتاج تلك المنطقة إلى الإنتاج الإجمالي حوالي 57.2% من الشوندر السكري و 52.6% من البصل الجاف و 31.3% من البطاطا و 14.3% من القمح المروي .

وتقع المنطقة الساحلية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس ومع أن تلك المنطقة صغيرة نسبياً إلا أنها تساهم مساهمة كبيرة في الإنتاج الإجمالي من بعض المنتجات حيث تنتج حوالي 98% من إنتاج الحمضيات و 42% من الزيتون و 55% من البندورة و 56% من التبغ .

وتشكل المنطقة الشمالية حوالي 12.6% من إجمالي المساحة وتشمل محافظتي حلب وإدلب . وتنتج العدس (55% من إجمالي الإنتاج) و الحمص (51%) و الزيتون (56%) و الفستق الحلبي (69%) . ويقوم المزارعون في تلك المنطقة بتربية حوالي 20% من إجمالي قطع الأغنام في سورية .

وتشكل المنطقة الشمالية الشرقية أكبر مناطق القطر وهي تركز على إنتاج الحبوب والقطن . ومن أجل تحسين الإنتاجية فقد تم إنشاء الكثير من شبكات الري في تلك المنطقة وخاصة في منطقتي الفرات والخابور بالإضافة إلى حفر الكثير من الآبار . وتتخصص المزارع في زراعة القمح المروي (64% من الإنتاج الإجمالي) والقمح البعلي (38%) والقطن (63%) والعدس (29%) .

وقد شهد الإنتاج الزراعي الإجمالي تطوراً ملحوظاً . وبافتراض أن قيمة الإنتاج الزراعي في عام 1995 تساوي 100 بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 1995) فقد وصلت قيمة الإنتاج في عام 1998 إلى 211% وانخفضت إلى 185% في عام 1999 نظراً لموجات الجفاف التي تعرض لها القطر في أواخر التسعينات .

وخلال العقد الماضي كانت السياسات الزراعية تسعى إلى زيادة استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية والاستفادة من خدمات الإرشاد ونتائج البحوث العلمية لتحسين الإنتاجية . ويسعى التخطيط الزراعي الحكومي إلى تنظيم عملية الإنتاج وتحسينه كماً ونوعاً . وقد تحول التخطيط إلى الاتجاه التأثيري لذا فإن تحقيق الأهداف القطاعية يعتمد بشكل كبير على سياسات التسعير .

وقد تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية بشكل تدريجي حيث كانت عملية تحديد الأسعار تتم بناءً على تكاليف الإنتاج وإضافة هامش ربح يتناسب وأهمية المحصول المراد زيادته وأصبحت تقتصر على

بعض المحاصيل الاستراتيجية (القطن - الحبوب - الشوندر السكري - التبغ - وغيرها) . أما أسعار المنتجات الأخرى فأصبحت تحدد في السوق وتتابع بشكل منتظم من أجل الإعلان عن الأسعار التأشيرية التي تعلن بشكل دوري لتستخدم كمرجع من قبل المنتجين والمستهلكين من أجل منع ارتفاع الأسعار بشكل كبير .

وقد تم تحرير تسويق جميع المنتجات غير الاستراتيجية وكذلك بعض المحاصيل الاستراتيجية مؤخراً . وحالياً يقتصر حصر التسويق على مؤسسات الدولة على القطن والشوندر السكري والتبغ حيث يقتصر بيع هذه المنتجات وتصدير القمح على مؤسسات القطاع العام بينما يمكن لكل من مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص استيراد المستلزمات الزراعية التي تشجع على العمل في مجال التصنيع الزراعي وقد تم إلغاء جميع الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات الزراعية بموجب القانون رقم 15 لعام 2001 .

لا يزال توفير القروض الزراعية مقتصراً على المصرف الزراعي التعاوني الذي زاد إنفاقه على القطاع الزراعي من 8594 مليون ليرة سورية في عام 1990 إلى 10209 مليون في عام 1999 .

وسوف تواجه الزراعة السورية في المستقبل القريب العديد من التحديات نتيجة للتزايد السكاني والمزيد من التحول إلى الحياة الحضرية والعادات الغذائية الجديدة مما سيتطلب من المزارعين المحليين تحسين نوعية وزيادة كمية إنتاجهم مع التكيف مع مشكلة انخفاض كميات المياه ونوعية التربة وأراضي المراعي . كما أن دخول المزارعين ستعرض للخطر نتيجة لمحدودة مساحات القسم الأكبر من المزارع وزيادة المنافسة بسبب المواد المستوردة التي ستشكل أيضاً تحدياً للصناعة الزراعية المحلية من خلال قدرتها على تغطية الاحتياج الاستهلاكي المتزايد وطلب المواد ذات النوعية الأفضل .

وفي هذا الإطار سنقوم بتقديم تحليل معمق لواقع الزراعة والغذاء في سورية في هذا التقرير الذي يقع في تسعة فصول ستسعى إلى تزويد القارئ بأحدث المعلومات والبيانات المتاحة . ويتضمن الفصل الأول لمحة عن السمات الجغرافية الأساسية في القطر بينما يعالج الفصل الثاني الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الزراعي ويركز على مساهمته في تشغيل اليد العاملة وإجمالي الناتج المحلي . أما الفصل الثالث فيستعرض السمات الهيكلية للمزارع من خلال التعرض لاستخدامات الأراضي والبنية الزراعية والمكننة الزراعية والري والإنتاج الحيواني . ويركز الفصل الرابع على القضايا الأساسية المتعلقة باستخدامات المياه في الزراعة وانعكاسات ندرة المياه على الإنتاج كما يتضمن لمحة عامة عن القضايا البيئية الأخرى . ويستعرض الفصل الخامس القضايا المتعلقة بحصول المزارعين على المستلزمات الزراعية ويركز على البذار والأسمدة والمبيدات والمستلزمات الأخرى . ويتضمن الفصل السادس تحليلاً

لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني على المستوى الوطني والمحلي ويقدم المعلومات التفصيلية حول المساحات والمراديد والإنتاج . أما الفصل السابع فيركز على مكونات السلسلة الغذائية في مرحلة ما بعد القطاف ويقدم بعض للمحات عن بنية شركات الغذاء العاملة في القطاعين العام والخاص في سورية . ويتعرض الفصل الثامن للخدمات التي يقدمها القطاع العام لدعم المزارعين مثل الأبحاث والإرشاد والخدمات البيطرية . كما يستعرض دور وفعاليات الاتحاد العام للفلاحين وغرف الزراعة . وأخيراً يتضمن الفصل التاسع استعراضاً للسياسات الحكومية المطبقة في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية والتنمية الريفية .

## الفصل الأول

### الخصائص الجغرافية والموارد الطبيعية

تقع الجمهورية العربية السورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين تركيا و لبنان . وهي تغطي مساحة 18.5 مليون هكتار ثلثها من الأراضي القابلة للزراعة أو الغابات أما القسم المتبقي فهو القسم الصحراوي والمساحات الصخرية .

ومن الناحية الطبوغرافية يمكن تقسيم سورية إلى خمسة مناطق رئيسية هي المنطقة الساحلية التي تقع بين الجبال والبحر . والمنطقة الجبلية التي تشمل الجبال والهضاب وتمتد من الشمال إلى الجنوب على طول ساحل المتوسط . والمنطقة الداخلية التي تشمل سهول درعا و دمشق وحمص و حماه و حلب و الحسكة وتقع إلى شرق المنطقة الجبلية . والبادية التي تشمل السهول شبه الصحراوية والتي تقع في الجزء الشرقي والجنوبي الشرقي من القطر على طول الحدود الأردنية والعراقية .

#### 1-1 المناخ

يسود سورية المناخ المتوسطي الذي يتميز بالشتاء الماطر والصيف الحار والجاف . ويفصل بين هذين الفصلين الرئيسيين فصلان قصيران . ومن الناحية المناخية فيمكن تقسيم سورية إلى أربعة مناطق رئيسية تعكس معدلات الهطول المطري التي تتأثر بالسلاسل الجبلية السورية والجبال اللبنانية الغربية . وتتميز المنطقة الساحلية بارتفاع معدل الهطول المطري في الشتاء والحرارة المعتدلة والرطوبة النسبية المرتفعة في الصيف . أما المنطقة الداخلية فتتميز بالشتاء الماطر والصيف الحار والجاف الذي يترافق مع فروقات كبيرة في درجات الحرارة القصوى والدنيا . أما المنطقة الجبلية التي يصل ارتفاعها إلى 1000 متر أو أكثر فتتميز بالشتاء الماطر (حيث يتجاوز معدل الهطول المطري 1000 ملم) والحرارة المعتدلة في الصيف . وتتميز المنطقة الصحراوية بانخفاض معدلات الهطول المطري والصيف الحار والجاف . ويتضمن الجدول 1-1 معلومات تفصيلية حول الهطول المطري حسب مناطق الاستقرار الزراعي خلال الفترة 1995-2000 .

ويتميز المناخ في سورية بارتفاع معدل الرطوبة النسبية في الشتاء وانخفاضها في الصيف وذلك في جميع مناطق سورية باستثناء المنطقة الساحلية التي تنخفض فيها الرطوبة النسبية في الشتاء وترتفع في الصيف . أما المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية فتشكل المناطق ذات الرطوبة النسبية الأقل . وخلال الصيف تتراوح الرطوبة النسبية بين 20-50% في المنطقة الداخلية و بين 70-80% في المنطقة الساحلية . و في الشتاء تتراوح بين 60-80% في المنطقة الداخلية و 60-70% في المنطقة الساحلية .

وخلال فصل الشتاء تسود الرياح الشرقية في المنطقة الشرقية من القطر بينما في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الغربية فتسود الرياح الجنوبية . أما المناطق الأخرى فتخضع للرياح الغربية والجنوبية الغربية . وخلال فصل الصيف تسود المنطقة الشمالية الشرقية الرياح الشمالية بينما تكون غربية وجنوبية غربية في باقي أنحاء القطر . وتهب رياح موسمية محلية في كل من الصيف والشتاء على بعض المناطق حيث تهب الرياح الشمالية الشرقية على المنطقة الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية بينما تهب الرياح الجنوبية الشرقية على المنطقة الوسطى من الصحراء . وخلال الصيف تخضع المنطقة الساحلية للرياح البحرية الغربية خلال النهار والرياح الشرقية في الليل . وتتعرض منطقة دمشق على وجه الخصوص للرياح الشمالية الغربية التي تهب باستمرار خلال فترة بعد الظهر .

وخلال فصل الشتاء تتعرض سورية للضغط الجوي المرتفع المتشكل على المنطقة الوسطى من سيبيريا والضغط المنخفض المتشكل إما في البحر المتوسط أو في الجزء الشمالي الشرقي من القطر . وقد يتسبب هذا الأمر بالهطولات الثلجية إذا ما واجهت كتلاً هوائية قادمة من منطقة المتوسط . وتعتبر هذه الجبهات الهوائية مسؤولة عن الهطول المطري في الشتاء .

وترتفع الفروقات اليومية بين درجات الحرارة العليا والدنيا (الجدولين 1.2 و 1.3) بشكل عام في مختلف أنحاء القطر . ويرتفع ذلك الفارق بشكل كبير في المنطقتين الداخلية والصحراوية حيث يصل إلى 23 درجة مئوية . أما المناطق الساحلية والجبالية فهي أكثر اعتدالاً حيث يقتصر الفارق على 13 درجة . ويعتبر شهراً كانون الأول وكانون الثاني أكثر الأشهر برودة بينما تموز وآب أكثرها حرارة . وفي فصل الشتاء تنخفض درجات الحرارة إلى أقل من الصفر مئوية قليلاً (في جميع المناطق باستثناء المناطق الساحلية) بينما نادراً ما تنخفض إلى أدنى من -10 (شمال حلب وشمال الحسكة) . أما في فصل الصيف فغالباً ما ترتفع درجات الحرارة إلى 48 درجة (البادية والحسكة) .

وتتميز سورية بشكل عام بانخفاض معدل الهطول المطري والذي انخفض بشكل أكبر خلال السنوات الماضية بسبب الجفاف مما أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1998-2000 (الجدول 1-4) . وخلال فصل الشتاء تهطل الثلوج على جميع المناطق التي يصل ارتفاعها إلى 1500 متراً فوق سطح البحر . أما المناطق التي يصل ارتفاعها إلى 800-1500 متراً فتتعرض لهطول الأمطار والثلوج وتتعرض المناطق ذات الارتفاع الأقل لهطول الأمطار ولكنها نادراً ما تتعرض لهطول الثلوج . أما المناطق الأخرى ذات الارتفاع الأقل فتتخفف فيها نسبة الهطول المطري ونادراً ما تتعرض لهطول الثلوج بينما يندر هطول الأمطار في المناطق الصحراوية . وتترافق العواصف الرعدية مع هطولات مطرية كبيرة في الشتاء قد تصل إلى 80 ملم في الـ 24 ساعة في بعض المناطق (الجدول 1-5) .

وتتميز المناطق الجبلية والساحلية بارتفاع معدل الهطول المطري تليها المنطقة الشمالية (شمال حلب والقامشلي والمالكية) . ويرجع هطول القسم الأكبر من تلك الأمطار إلى الضغط المترافق مع الجبهات القادمة من البحر الأبيض المتوسط . وعندما تواجه تلك الجبهات الجبال فإنها ترتفع وتؤدي إلى الهطولات المطرية والتجوية على الجبال والمناطق الساحلية والجبلية والداخلية . وينخفض معدل الهطول المطري إلى أدنى حد في المناطق الجنوبية الشرقية والصحراوية .

## 2-1 الموارد المائية

تتميز الجمهورية العربية السورية بمحدودية الموارد المائية . ويقدر وسطي المياه المتاحة سنوياً بحوالي 66.9 مليون متر مكعب . ويمثل الهطول المطري المصدر الأساسي للمياه حيث يشكل 68% من الإجمالي أما الأنهار فتشكل المصدر الثاني (23%) والينابيع (6%) والمياه الجوفية (3%) .

ويصل معدل الهطول المطري في سورية إلى 45 مليار م<sup>3</sup> ولكن القسم الأكبر منها إما أن يتعرض للتبخر أو للتسرب إلى الطبقات المائية الجوفية وتقتصر نسبة المياه السطحية من تلك الأمطار على 9% . ويجري في سورية 16 نهر ورافد يشكل الفرات أكبرها حيث يصل طوله ضمن الأراضي السورية إلى 680 كم ويصل معدل تدفقه إلى 1037 م<sup>3</sup>/ثانية . أما النهر الذي يلي الفرات من حيث الطول فهو الخابور الذي يصل طوله إلى 442 كم ومعدل تدفقه الأعظمي إلى 22.4 م<sup>3</sup>/ثانية . ويصل إجمالي المياه المتاحة للري إلى 22491/ألف م<sup>3</sup> بما فيها المياه السطحية والينابيع والمياه الجوفية .

وتضم سورية سبعة أحواض مائية حسب طبيعتها الطبوغرافية : الجزيرة – حلب (قويق و جبول) – البادية (تدمر – خناصر – الزلف – وادي المياه – الرصافة – التلف – السبع بيار) – حوران أو اليرموك – دمشق – العاصي – الساحل . ويمثل الهطول المطري والتلجي المصدر الرئيسي لمياه تلك الأحواض باستثناء حوضي الجزيرة والعاصي الذين تقع مصادرها الرئيسية في الدول المجاورة .

ويتضمن الجدول 1-6 الأنهار الرئيسية وأطوالها الإجمالية وداخل الأراضي السورية : الفرات (2880 كم) منها 680 كم في سورية والعاصي (485 كم) منها 366 كم في سورية والخابور وروافده (442 كم) وهو ضمن الأراضي السورية بكامله و البليخ (202 كم) منها 116 كم في الأراضي السورية.

أما أكبر البحيرات (الجدول 1-7) فهي بحيرة الأسد (674 كم<sup>2</sup>) – بحيرة جبول (239 كم<sup>2</sup>) بينما لا تتجاوز مساحات البحيرات الأخرى 61 كم<sup>2</sup> . ويشكل سد الفرات أكبر السدود في سورية حيث تصل طاقته التخزينية إلى 14.1 مليار م<sup>3</sup> أما الرستن وقطينة ومحرده وزيزون والكبير الشمالي وبلوران ونيسان والسفان فهي من السدود ذات الحجم المتوسط .

### 3-1 الموارد الأرضية واستخداماتها

كما هو مبين في الجدول 9-1 فحسب بيانات عام 2000 تشكل المراعي الطبيعية أكثر من 45% من إجمالي مساحة القطر البالغة 18.5 مليون هكتار أما الغابات فتغطي حوالي 3% من المساحة بينما تشكل المساحات غير المنتجة (المدن والطرق والمناطق الصناعية والأراضي الصخرية) حوالي 20% . أما القسم المتبقي والذي يعادل 31.9 أي حوالي 5.91 مليون هكتار فيصنف على أنه أراضٍ قابلة للزراعة. منها 552.926 هكتار غير مستثمر و 805857 هكتار سبات أما القسم الباقي فهو أرض مستثمرة منها 1.21 مليون هكتار مروى و 3.33 مليون هكتار بعلي .

وكما تبين المقارنة بين القيم الوسطية للفترتين 1999-2000 و 1990-1991 (الجدول 9-1) فقد حصلت زيادة كبيرة في مساحة المراعي (+5%) نتيجة منع الزراعة في البادية . أما انخفاض الغابات فيعود نتيجة لإعادة النظر في المعايير الفنية التي تحدد الغابات والذي ترافق مع انخفاض في الأراضي غير القابلة للزراعة (-2%) والقابلة للزراعة (-3%) . وفي الواقع فإن الانخفاض البسيط في إجمالي المساحة القابلة للزراعة (-3%) ترافق مع تغيرات كبيرة في استخدامات الأراضي . فقد تضاعفت مساحات الأراضي السبات (+100%) من أجل مواجهة موجات الجفاف التي أصابت القطر في أواخر التسعينات وازدادت مساحة الأراضي المروية بشكل كبير (62%) وذلك نتيجة لزيادة حفر الآبار بشكل خاص ودخول بعض المشاريع الحكومية قيد الاستثمار .

وحسب البيانات الواردة من المركز العربي لدراسة الأراضي الجافة والقاتلة (أكساد – 1996) فيمكن تصنيف التربة السورية إلى خمسة أنواع رئيسية (الجدول 10-1) هي الصحراوية – الجبسية – البنية المصفرة – الحمراء – المحمرة . وتغطي التربة الصحراوية والجبسية أكثر من 51% من إجمالي مساحة القطر وهي توزع على القسم الأكبر من المناطق الشمالية الشرقية و الشرقية والجنوبية الشرقية من القطر . أما التربة البنية المصفرة فتغطي حوالي 25% من إجمالي المساحة و تتوزع بشكل رئيسي في المنطقة الغربية على طول الحدود مع تركيا . وتغطي التربة الحمراء حوالي 16% من المساحة وتنتوزع في المناطق الغربية والوسطى من القطر .

### 4-1 مناطق الاستقرار الزراعي

يمكن تصنيف سورية إلى خمسة مناطق استقرار زراعي حسب معدلات الهطول المطري كما هو مبين في الجدول 11-1 . ويتجاوز معدل الهطول المطري في المنطقة الأولى 350 ملم وهي تمتد على مساحة 2.7 مليون هكتار وتشكل 15% من إجمالي مساحة القطر وتشكل المساحة المستثمرة منها نسبة 28.3% . ويمكن تقسيمها إلى منطقتين منطقة معدل أمطارها فوق 600 ملم سنوياً و تكون الزراعة

البعليّة مضمونة فيها سنوياً . ومنطقة معدل أمطارها ما بين (350-600) ملم سنوياً إذ يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات و محاصيلها الرئيسية : القمح والبقوليات و المحاصيل الصيفيّة .

منطقة الاستقرار الثانية ومعدل أمطارها ما بين 250-350 ملم سنوياً أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات . و تبلغ مساحة هذه المنطقة 247 مليون هكتار و تشكل نسبة 13% من إجمالي مساحة سورية . وتشكل المساحة المستثمرة منها 32.8% وتزرع بالمحاصيل الحقلية (الشعير والقمح و البقوليات و المحاصيل الصيفيّة) .

منطقة الاستقرار الثالثة ومعدل أمطارها يزيد عن 250 ملم سنوياً و لا يقل عن هذه الكمية في نصف السنوات المرصودة . و تبلغ مساحة هذه المنطقة 1.3 مليون هكتار وتشكل 7% من إجمالي مساحة سورية . وتشكل المساحة المستثمرة منها 15.4% و هي تزرع بشكل بالمحاصيل الحقلية (الشعير والقمح) في المناطق الجيدة .

منطقة الاستقرار الرابعة ومعدل أمطارها ما بين 200-250 ملم سنوياً و لا يقل عن 200 ملم في نصف السنوات المرصودة . و تشكل مساحة هذه المنطقة حوالي 1.8 مليون هكتار وتشكل حوالي 10% من إجمالي مساحة سورية . وتشكل المساحة المستثمرة منها 1.5% وهي تزرع بشكل رئيسي بمحصول الشعير .

منطقة الاستقرار الخامسة ومعدل أمطارها أقل من 200 ملم سنوياً في أكثر من نصف السنوات المرصودة . و هي تعتبر كمراعي و أراضي صحراوية و تغطي مساحة تتجاوز 10.2 مليون هكتار وتشكل حوالي 55% من إجمالي مساحة سورية . و هي تشكل 86% من إجمالي مساحة المراعي الطبيعيّة وهي غير مناسبة للزراعة البعلية.

و تحدد المحاصيل و التراكيب المحصولية المناسبة لكل منطقة استقرار بشكل مركزي بعد مشاورات مكثفة بين الجهات المحليّة و الجهات المعنية بقطاع الزراعة . و يتم اتخاذ القرار بالاعتماد على العوامل الخاصة بمناطق الاستقرار الزراعيّة و مع أخذ معايير أخرى بعين الاعتبار مثل الأهداف و السياسات الوطنيّة مثل الاكتفاء الذاتي و تحقيق الاستقرار في السلع الغذائيّة وتوفير المستلزمات و المواد الأولية لمعامل التصنيع الزراعي المتوفرة .

## 5-1 الغابات

كما هو مذكور أعلاه فإن مساحة الغابات في سورية محدودة جداً حيث تغطي الغابات الطبيعيّة والاصطناعيّة حوالي 547 ألف هكتار فقط أي ما يعادل 3% من إجمالي مساحة سورية . وتغطي الغابات

الطبيعية حوالي 23 ألف هكتار بينما تغطي الغابات الصناعية القسم المتبقي . وتتميز الغابات السورية بعدم الكثافة حيث تصل نسبة تغطية الأشجار القصوى إلى 83% من المساحة في بعض الغابات في حمص واللاذقية أما في القسم الأكبر من المناطق الأخرى فهي تتراوح بين 30-60% ويمكن أن تقترب من 10% في بعض المناطق .

وقد تعرضت الغابات للتدهور على المدى الطويل كما تعرضت لكم كبير من قطع الأشجار وخاصة خلال القرن التاسع عشر . و لكن بعد الاستقلال تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة تلك الغابات حيث تم البدء بتنفيذ برنامج تحريج طموح منذ عدة سنوات بهدف إعادة زراعة 24000 هكتار سنوياً بالأشجار الحراجية ولكن معدل موت الأشجار المرتفع وموجات الجفاف المتكررة أدت إلى محدودية الانعكاس الإيجابي لهذا البرنامج .

#### 6-1 الموارد السمكية

يصل طول الساحل السوري إلى 183 كم ويغطي الجرف القاري 1376 ميل مربع . وتقدر الثروة السمكية بحوالي 0.9 طن/ميل<sup>2</sup> وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالدول الأخرى . وهكذا فإن سورية فقيرة نسبياً بإنتاج الأسماك ويرجع ذلك أيضاً إلى محدودية الشاطئ السوري والبحيرات والأنهار الداخلية . ويصل إجمالي المساحة المغطاة بالبحيرات إلى 1017 كم<sup>2</sup> يستخدم نصفها فقط لصيد الأسماك أو لزراعتها. وكذلك فإن أهمية الأسماك في النظام الغذائي السوري التقليدي منخفض أيضاً حيث لا يتجاوز معدل الاستهلاك الفردي 1كغ/سنوياً .

## الفصل الثاني

### الزراعة والاقتصاد الوطني

تشكل الزراعة أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد السوري ويظهر ذلك من خلال مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي و تشغيل اليد العاملة وكذلك من خلال دورها في تغطية الاحتياج الغذائي لعدد السكان المتزايد . وهي تساهم مساهمة فعالة في ميزان المدفوعات حيث تحتل الصادرات الزراعية المرتبة الثانية بعد صادرات النفط الخام . كما أن علاقتها مع تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى أمر هام حيث أنها تشجع النشاطات الصناعية والتجارية من خلال توفير المواد الخام اللازمة للتصنيع والطلب على المستلزمات المصنعة<sup>1</sup> .

وتشكل الزراعة وقطاع النفط القوى الدافعة في الاقتصاد السوري فخلال السنوات الأخيرة وصلت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي إلى 30% كما كان لها حصة مشابهة في المساهمة في تشغيل اليد العاملة . وتشير هذه الدلائل البسيطة إلى عاملين هامين في التنمية الزراعية السورية . فمن ناحية أولى فإن إمكانية المقارنة بين المساهمة في إجمالي الناتج المحلي وتشغيل اليد العاملة تؤكد "التوجه نحو التنمية الريفية" للسياسات الحكومية . و في الواقع فإنها تؤكد على أن الزراعة كانت تحظى بالمساعدة بطريقة تساعدها على توفير "الدخول التي يمكن مقارنتها" مع القطاعات الأخرى . ومن ناحية أخرى فإن المساهمة المرتفعة في إجمالي الناتج المحلي تؤكد على أن النمو الزراعي يسبق نمو القطاعات الأخرى نتيجة للنمو البطيء في القطاعات الأخرى والأداء الجيد لقطاع الزراعة الذي شجعه الدعم المحلي والاستثمارات الحكومية والحماية من المنافسة العالمية .

#### 1-2 مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي

في عام 2000 كانت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي أكثر من 229 مليار ليرة سورية (الجدول 1-2) مقدرة بالأسعار الجارية في حين كانت مساهمتها بحدود أكثر من 202 مليار ل.س مقدرة بالأسعار الثابتة لعام 1995 (الجدول 2-2) وهذا يعادل المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتي تساوي 30.4% (الجدول 3-2) . وبالتالي فإن الزراعة حسب الأسعار الثابتة لعام 1995 هي أكبر قطاعات الاقتصاد السوري يليها قطاع تجارة الجملة والمفرق (20%) والتعدين والتصنيع (17%) والنقل والمواصلات (13%) .

وخلال العقد الماضي ازداد حجم القطاع الزراعي بالقيم الحقيقية بنسبة 5.7% سنوياً (الجدول 2-2) أي بشكل تجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي بقليل (5.5%) حيث كان توزع نمو إجمالي الناتج المحلي على السنوات غير متساو وتراوح بين -2 و +8% بالقيم المطلقة وبين -4.6 و 4.8% للفرد . ويمكن ملاحظة فترتين ثانويتين هما :

1- بين 1990-1995 حيث كان النمو مستمراً (بوسطي 8% سنوياً) وانخفضت حصة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي قليلاً من 30% إلى 28% . وكان هذا الاتجاه اتجاهاً سليماً حيث تم تحقيقه عندما كان معدل النمو الزراعي السنوي +6.8% سنوياً والذي تجاوزه الأداء الإيجابي للكثير من النشاطات غير الزراعية وخاصة القطاع المالي (+10.6%) والنقل والمواصلات (+10.4%) . وكان الاستثناء الرئيسي قطاع الخدمات الحكومية الذي اقتصرت نسبة نموه على 2.5% . وقد كان أداء الزراعة الإيجابي نتيجة للتكثيف المحصولي الذي أدى إليه تطور الأسعار الإيجابي و التوسع الكبير في المساحات المروية .

2- بين 1996-2000 تأرجح النمو الاقتصادي بشكل حاد (الجدول 2-2) . وقد ساهم الأداء الزراعي في ذلك نتيجة للظروف الجوية السيئة وخاصة لموجة الجفاف التي أثرت على الإنتاج الزراعي خلال بعض تلك السنوات . وعلاوة على ذلك فقد كان وسطي النمو الزراعي خلال الفترة الثانية كان 5.7% مقابل 3.2% في الاقتصاد بأكمله . ويبين هذا الأمر أن أسباب هذا البطء في النمو الاقتصادي لا ترجع إلى قطاع الزراعة وإنما إلى القطاعات الأخرى .

يظهر التحليل على المدى الطويل أن السمات الهيكلية للاقتصاد السوري قد بقيت ثابتة خلال العقد الماضي بأكمله . وقد بقيت مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي ثابتة رغم الزيادة الكبيرة في الإنتاج وذلك نظراً لنمو القطاعات الأخرى وخاصة قطاع النفط والتعدين خلال التسعينات وتراوحت بين 28-32% دون وجود اتجاه واضح على المدى الطويل . وبين بقية القطاعات هناك بعض المؤشرات على زيادة أهمية قطاع التعدين والتصنيع والنقل والمواصلات إلى حد ما بينما تقلصت التجارة المحلية والخدمات الحكومية .

وقد أدى ارتفاع معدل النمو السكاني إلى امتصاص أكثر من نصف زيادة إجمالي الناتج المحلي المسجلة خلال العقد الماضي مما أدى إلى زيادة سنوية في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة متواضعة تعادل 2.4% (الجدول 2-2) .

وتظهر المقارنة على مستوى القطر أن قيمة الإنتاج الزراعي خلال عام 2000 بأسعار عام 1995 الثابتة أعلى بقليل من 18 مليار دولار إذا ما تم تطبيق سعر الصرف الرسمي (الجدول 2-4) . ومع ذلك فإذا ما تم تطبيق سعر صرف السوق فتنخفض قيمة الإنتاج الزراعي إلى 4 مليار دولار فقط .

## 2-2 السكان وتشغيل اليد العاملة

تم تقدير عدد السكان السوريين المقيمين فعلاً في سورية بأكثر من 16.7 مليون في عام 2001 مع زيادة قدرها 400 ألف نسمة في سنة واحدة (الجدول 2-5) . وفي الواقع فقد تم تقدير معدل النمو السنوي بحوالي 2.45% بالرغم من استمرار الانخفاض على المدى الطويل . ويفرض معدل النمو السكاني المرتفع ضغطاً كبيراً على الاقتصاد وقاعدة الموارد الطبيعية .

تتميز سورية بارتفاع معدل الشباب حيث تشير البيانات السكانية إلى أن أعمار ثلاثة أرباع السكان أقل من 30 سنة وهذا يدل على النمو السريع في اليد العاملة : أكثر من 300 ألف عامل في أواخر التسعينات مقابل معدل نمو سنوي يزيد على 7% وزيادة مستمرة في حصة اليد العاملة من إجمالي السكان خلال السنوات العشرين الماضية .

ويترافق ضعف مشاركة اليد العاملة المتزايد مع توزع فرص العمل غير المتوازن على الجنس حيث تشكل الإناث 18% والذكور 82% وهو متوازن أكثر في الزراعة حيث تشكل الإناث 32.8% من الإجمالي (الجدول 2-6) .

ويشغل القطاع الخاص قسماً كبيراً من اليد العاملة (73.7%) يليه القطاع العام (25.3%) بينما يشغل القطاع المشترك والتعاوني نسبة قليلة (1%) . أما المستوى التعليمي للقسم الأكبر من العمال فهو منخفض نسبياً حيث لا يتجاوز عدد من أتموا التعليم الابتدائي 67% . ويتركز هؤلاء بشكل رئيسي في القطاع الخاص الذي يشغل القسم الأكبر من المزارعين . وعلى العكس من ذلك فإن القطاع العام يضم القسم الأكبر من العمال المهرة (الجدول 2-7) .

## 3-2 فرص العمالة في الزراعة

يتوزع السكان بشكل متعادل بين الريف والحضر . لذا فإن نصف عدد السكان لا يزال يعتمد في معيشتهم على الزراعة والنشاطات المتعلقة بها . وفي الواقع فإن الزراعة هي المصدر الرئيسي لفرص العمل لليد العاملة السورية .

ومع ذلك فإن حصة الزراعة من إجمالي فرص العمل تظهر تبايناً كبيراً على المدى المتوسط والطويل (الجدول 2-5). وعلى المدى الطويل يلاحظ أن تلك الحصة قد انخفضت من 51% في عام 1970 إلى 26% في عام 1981 وتحسنت بشكل كبير في العقود التالية حيث وصلت إلى 36% في عام 1994 وتراوحت حول 30% فيما بعد. وينتج التحول الكبير في اليد العاملة من الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى التغيرات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد السوري و سياساته في النصف الثاني من الثمانينات وأوائل التسعينات. وتشير هذه الأمور إلى تبني سياسات شاملة قوية في النصف الثاني من الثمانينات تلاها توفر الموارد المالية من قطاع النفط والمساعدات الخارجية. وقد تم استخدام تلك الموارد لرفع الأسعار الزراعية وتنفيذ استثمارات حكومية هامة في مجال البنية التحتية الزراعية مما ساعد على تشجيع النمو الكبير في القطاع الزراعي والذي لم يترافق مع نمو مشابه في القطاعات الأخرى.

وعلى المدى المتوسط أظهرت حصة الزراعة من إجمالي فرص العمل انخفاضاً بطيئاً وتبايناً كبيراً حيث بقيت وسطياً أعلى من 30% خلال السنوات الثلاث الأخيرة. ويمكن تفسير الاتجاه المتناقص بمحدودية قدرة القطاع على توفير المزيد من فرص العمل نتيجة لتبني التقانات الحديثة وقلّة التكتيف في المساحات المروية بسبب شح المياه. ويرتبط التباين الكبير بتفاوت الظروف المناخية والذي كان له أثر كبير على اليد العاملة الموسمية التي يتطلبها إنتاج المحاصيل الهامة مثل القطن والحبوب.

## 2-4 الاستهلاك الغذائي

كان إجمالي الإنفاق الفردي في الفترة 1996-1997 حوالي 2095 شهرياً منها 1253 ل.س على المواد الغذائية والمشروبات والتبغ و 842 على المواد غير الغذائية والخدمات (المكتب المركزي للإحصاء 1998).

وفي المناطق الحضرية كان معدل إنفاق الفرد 2224 ل.س أي أعلى من إنفاق الفرد في المناطق الريفية بنسبة 13% (1968 ل.س) مما يعكس الدخل الأعلى الذي يحصل عليه الفرد في المناطق الحضرية. ومع ذلك فإن حصة الإنفاق على المواد الغذائية والمنتجات المتعلقة بها تشكل حوالي 60% من إجمالي الإنفاق في كل من المناطق الحضرية (60.2%) والريفية (59.4%).

ويبين الجدول (2-8) أنه خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ازدادت حصة استهلاك المواد الغذائية من إنفاق الفرد الخاص من 51% في الفترة 1971-1972 إلى 52% في الفترة 1985-1986 وإلى 60%.

وتظهر النظرة الأعمق إلى بنية الاستهلاك الغذائي أنه في الفترة 1996-1997 كان وسطي الإنفاق على اللحم والسّمك والبيض في أعلى مستوى (19.5% من إجمالي الإنفاق على الغذاء) يليه الخضار (16.3% من إجمالي الإنفاق) والحبوب (15.6%).

ويُلخص الجدول 2-9 المعلومات المتعلقة بكميات المواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفرد شهرياً . وهو يبين الدور الأساسي للحبوب في النظام الغذائي السوري وخاصة الخبز الذي يصل معدل الاستهلاك منه 12.9 كغ للفرد شهرياً في المناطق الحضرية و 15.8 كغ في المناطق الريفية . ويشكل استهلاك الفواكه والخضار نسبة كبيرة وخاصة البندورة (حوالي 4 كغ للفرد في الحضر و 4.2 كغ في الريف) و الحمضيات (1.3 كغ في الحضر و 0.8 كغ في الريف) . وفيما يتعلق باللحوم ففي المناطق الحضرية يسود استهلاك لحم الضأن (0.6 كغ مقابل 0.3 كغ في الريف) بينما في المناطق الريفية يسود استهلاك الدجاج (0.9 كغ مقابل 0.7 كغ في الحضر) . ويبدو أن النظام الغذائي أكثر تنوعاً في الحضر منه في الريف حيث ينخفض استهلاك الخبز والدجاج والبندورة والبطاطا ويزداد استهلاك لحم الضأن والبيض والجبن والفواكه . كما يلاحظ أيضاً ارتفاع معدل استهلاك الزيوت والدهون في المناطق الريفية .

## 5-2 الغذاء والتضخم

كان وسطي معدل التضخم الذي تم قياسه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك 8.3% خلال الفترة 1990-2000 . ومع ذلك فقد تفاوتت هذه النسبة بشكل كبير حيث ازدادت من 9% إلى 17% خلال الفترة 1991-1994 وانخفضت فيما بعد لتصل إلى -1% في عام 2000 ووصلت على أدنى حد -4% في عام 1999 (الجدول 2-10) . وقد كانت زيادة أسعار المواد الغذائية أدنى بشكل كبير حيث كانت تعادل 5.9% في السنة وسطيّاً خلال نفس الفترة وكانت الحالة الوحيدة التي تجاوزت فيها وسطي الأسعار في عام 1994 .

## 6-2 الزراعة في التجارة الخارجية

في عام 2000 كانت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والغذائية من إجمالي قيمة الصادرات السورية حوالي 14.6% ومثلت 21.6% من إجمالي الواردات . وبالنظر إلى وسطي الفترة 1998-2000 يمكن القول بأن نسبة الصادرات والواردات كانتا متماثلتين تقريباً حيث وصلت إلى 20.7% للصادرات و 21% للواردات وذلك نتيجة لزيادة الحصة من الصادرات التي وصلت إلى 13.4% والتي تراكمت مع زيادة في الحصة من الواردات التي وصلت إلى 36% مقارنةً بوسطي الحصة المسجلة خلال

الفترة 1993-1995 (الجدول 2-111<sup>2</sup>) . وتعكس حصص الزراعة من الصادرات والواردات تطور تجارة السلع الزراعية والتجارة الإجمالية .

وفي عام 2000 كان ميزان التجارة الخارجية السورية موجباً حيث وصل إلى 667 مليون دولار بعد سنوات طويلة من العجز وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات (من 3477 مليون دولار في عام 1999 إلى 4700 في عام 2000) وهو يرجع إلى حد كبير إلى تطور الأسعار الإيجابي في أسواق النفط العالمية و الذي تجاوز نمو الواردات . وتجدر الإشارة إلى أن صادرات القطن المحلوج لا تحسب ضمن النظام المتبع مع الصادرات الزراعية و إنما مع الصادرات الصناعية . وأن هذا يغير الميزان التجاري فيما لو تم حسابها مع الصادرات الزراعية وهي تشكل عادةً حوالي 4-5% من إجمالي الصادرات .

وفي نفس السنة بقي ميزان التجارة الزراعي عاجزاً (-185 مليون دولار) واستمر في الاتجاه السالب الذي بدأ في السنة السابقة نتيجة لسوء حالة الصادرات وذلك بسبب الظروف الجوية السيئة واستمرار زيادة الواردات .

ويسمح الجدول 2-11 بالمقارنة بين وسطي الأداء خلال فترتين مدة كل منهما ثلاث سنوات (1993-1995 و 1998-2000) وذلك من أجل تحديد الاتجاهات الرئيسية خلال فاصل زمني قدره خمس سنوات وتخفيف التفاوتات السنوية التي قد تنتج عن ظروف استثنائية في الأسواق المحلية والعالمية ويبين الفارق بين أداء الفترتين أن عجز إجمالي التجارة قد انخفض بنسبة 81% نتيجة للانخفاض الكبير في قيمة الواردات (-18%) مع استمرار زيادة قيمة الصادرات (+3%) .

كما تحسن الميزان التجاري الزراعي حيث نتج انخفاض العجز في التجارة الزراعية الذي وصل إلى نسبة 29% من زيادة الصادرات (+17%) وهي نسبة أكبر من زيادة الواردات (+12%) .

## 7-2 أسعار الصرف

كانت سورية تطبق نظام أسعار الصرف المتعدد وقد كانت أسعار الصرف المطبقة على صادرات وواردات مختلف المستلزمات والسلع الزراعية مختلفة . وعلاوةً على ذلك فقد كان استخدام القطع الأجنبي مقيداً بسبب الرقابة على الحصول على القطع الأجنبي لتمويل الصادرات وكذلك بوجهة أرباح التصدير .

فعلى سبيل المثال كانت عائدات التصدير من القطع الأجنبي تستخدم بإحدى الطرق التالية : إما لاستيراد المنتجات غير المحظور استيرادها أو للادخار في حساب للقطع الأجنبي ليتم استخدامها لاحقاً أو لبيعها إلى تجار آخرين أو إلى المصرف التجاري السوري أو في أسواق أرباح التصدير بسعر يتجاوز عادةً سعر السوق في لبنان . و كان المصدرون يلتزمون ببيع جزء من القطع الناجم عن التصدير (25% عادةً) للمصرف التجاري بأسعار الصرف في الدول المجاورة والذي كان عادةً أقل من سعر الصرف الحر في سوق لبنان خلال القسم الأكبر من التسعينات بالنسبة للصادرات بشكل عام . أما بالنسبة للصادرات الزراعية من الخضار والفواكه فيحق للمصدرين الاستفادة من كامل القطع . وقد تم إعفاء المصدرين السوريين للسلع الزراعية بشكل تدريجي من هذه القيود وسمح لهم بالاحتفاظ بكامل أرباح التصدير بالعملة الصعبة .

ومن ناحية الاستيراد كان يتوجب على كل مستورد أن يثبت أنه حصل على القطع الأجنبي اللازم للاستيراد من التصدير مما يفسر الفارق في قيمة القطع الأجنبي في سوق أرباح التصدير . ومن الأمور الأخرى الخاصة والمطبقة على واردات المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها مؤسسات القطاع العام مثل القمح والسكر والأرز أنه بينما كان سعر الصرف المطبق على القطع الأجنبي الذي يتم شراؤه بسعر السوق فإن حساب التعريفات الجمركية يتم بناءً على سعر صرف ما يسمى "بالدولار الجمركي" وهو يعادل سعر الصرف الرسمي (11.25 ل.س/دولار بين عامي 1990-1999) . وهكذا فإن التعريفات الجمركية المفروضة على مختلف المنتجات كانت تحسب بناءً على قيمة أقل بالليرة السورية مما أدى إلى انخفاض التعريفات الجمركية المفروضة على الاستيراد وبالتالي أدى إلى دعم الواردات الزراعية للسلع الغذائية الرئيسية .

وخلال السنوات الأخيرة تم تحقيق الكثير من التطور في تخفيض تشوهات أسعار الصرف وذلك من خلال التوحيد التدريجي لتلك الأسعار وتخفيض قيمة القسم الأكبر منها لتتفق انسجاماً أكبر مع أسعار الصرف في السوق ولتبسيط محددات الحصول على القطع الأجنبي واستخدامه .

وقد بدأت عملية توحيد أسعار الصرف المتعلقة بالزراعة في بداية التسعينات وفي عام 2000 تم تعديل القسم الأكبر من أسعار الصرف المتبقية لتصبح 46.5 ل.س/دولار (أنظر الجدول 2-4) . وقد أدت هذه العملية إلى تخفيض كبير في القيمة الاسمية . كما حدث المزيد من التخفيض في قيمة العملة خلال عام 2001 عندما تم تفويض المصارف السورية بشراء الدولار الأمريكي بسعر أقرب إلى سعر الصرف في أسواق بيروت . ونظراً لمعدل التضخم المعتدل فقد نتج انخفاض القيمة الاسمية من تخفيض قيمة سعر الصرف الحقيقي .



## الفصل الثالث النواحي الهيكلية

### 1-3 حيازة الأراضي<sup>3</sup>

تأثر نظام حيازة الأراضي السائد حالياً في سورية بالثورات الفلاحية الجماعية التي قامت خلال الاحتلالين العثماني والفرنسي وفيما بعد وبقانون العلاقات الزراعية رقم 134 وقانون الإصلاح الزراعي رقم 161 الذين صدرا في عام 1958 خلال فترة الوحدة بين مصر وسورية حيث تمت مصادرة حوالي 22% من الأراضي القابلة للزراعة بناءً على سقف حيازة معين وتوزيعها على المزارعين الذين حصلوا على حقوق تشبه حقوق الملكية .

والياً يتم استثمار معظم الأراضي من قبل القطاع الخاص مع أن للدولة دور هام كمالك ومنظم . وينطبق هذا الأمر على حقوق استخدام أراضي البادية وكذلك على حقوق المستفيدين من الإصلاح الزراعي . وقد يؤدي تحسين نظم المتابعة والمزيد من منح المسؤوليات للمستخدمين المباشرين للأراضي إلى تخفيض العبء الإداري الذي تتحمله الدولة دون التأثير على دورها الهام في الرقابة والمتابعة .

#### 1-1-3 الملكية العامة والخاصة

من ناحية الحيازة فإن القسم الأكبر من الأراضي القابلة للزراعة يعود إلى القطاع الخاص (أنظر الفصل 1 أعلاه) بينما تعود ملكية الأراضي غير القابلة للزراعة إلى القطاعين العام والخاص بينما تزداد ملكية القطاع العام قليلاً . وهناك بعض التداخل بين (أ) المراعي والمروج وبين (ب) المراعي والأراضي غير القابلة للزراعة . ويفسر هذا الأمر بعض الفروقات بين التفاصيل الإحصائية من مختلف المراجع . وتجدر الإشارة إلى أن ملكية المراعي والغابات ملكية عامة وتشرف الدولة على استثمارها أو على السماح باستثمارها .

ومن حيث الملكية والحيازة تقدر المساحة الواقعة تحت إشراف الدولة بحوالي 11.5 مليون هكتار (62%) من إجمالي مساحة القطر البالغة 18.5 مليون هكتار . أما القسم المتبقي والذي يساوي 38% (حوالي 7 مليون هكتار) فيرجع في ملكيته واستثماره للقطاع الخاص . ويضم هذا القسم الأراضي القابلة للزراعة وبعض الأراضي غير القابلة للزراعة . وتضم الملكية العامة الموارد الطبيعية والمرافق ذات الاستخدام الجماعي مثل الآبار ذات الاستخدام الجماعي والأراضي المزروعة للأغراض العامة والأراضي

الموزعة أو المستأجرة بموجب قوانين إصلاح الأراضي. ونظراً للفوارق في الإدارة والحقوق الفردية ، فإن هناك فارقاً بين أراضي الدولة وأراضي الإصلاح الزراعي والأراضي الخاصة . ومع ذلك فإن النوعين الأول والثاني يقعان تحت عنوان أراضي الدولة .

وتتوافق تفاصيل استخدامات وملكية الأراضي (الخاصة أو العامة) بشكل جزئي فقط . وعلى وجه الخصوص فإن الأراضي القابلة للزراعة تقع تحت سيطرة القطاعين العام والخاص . وكما أصبحت بعض المراعي تحت سيطرة القطاع الخاص .

وتتضمن أراضي القطاع الخاص الأراضي المزروعة في المساحات البعلية أو المروية بالإضافة إلى أراضي السبات وبعض الأراضي غير المزروعة . و نظراً لزيادة الضغط السكاني وزيادة أسعار المحاصيل الزراعية فقد انخفضت الأراضي المتروكة للسبات بشكل حاد منذ أواخر الثمانينات .

وتستخدم أراضي القطاع الخاص لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني في الحيازات التي يملكها أو يستثمرها الأفراد أو الشركات . و ذلك بموجب عدة أنواع مختلفة من الحيازات ونظم الإدارة بينما يسود الاستثمار المباشر من قبل المالكين أنفسهم أو من خلال نظام المزارعة . كما يتم إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني في مختلف أنواع ما يسمى "بأراضي الدولة" .

وتتضمن أراضي الدولة الأنواع التالية من المزارع :

- 1- الأراضي المستثمرة من قبل القطاع الخاص المؤجرة أو المخصصة للأفراد مثل الأراضي الموزعة على المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي .
- 2- مزارع الدولة التي توزع حالياً على المزارعين مع الاحتفاظ بمساحات قليلة من أجل الاستخدام المباشر من قبل الدولة لغرض الأبحاث الزراعية .
- 3- الغابات .
- 4- المراعي المستخدمة من قبل مربي الثروة الحيوانية بموجب قوانين الاستخدام التقليدية .
- 5- أراضي الدولة المستخدمة للطرق أو الأغراض العامة وكذلك المساحات غير المزروعة مثل الأنهار والبحيرات .

وتتوافق الفئتان الأولى والثانية مع الأراضي القابلة للزراعة المسجلة كأملك الدولة (3789 ألف هكتار) بينما الفئات الثلاث المتبقية فهي تحت الاستخدام المفتوح كمصدر مشترك . وتتضمن أراضي الدولة المساحات المسجلة قبل قانون الإصلاح الزراعي لعام 1958 (2399 ألف هكتار) وقد تم توزيع جزء منها من خلال توزيع الأراضي (حقوق الانتفاع أو الأجار للأفراد) والمساحات التي تمت مصادرتها

بموجب قانون الإصلاح (1390 ألف هكتار) منها وبالتالي تم تأجيرها أو نقل ملكيتها إلى المستفيدين إضافة إلى أراضي المراعي .

وتستخدم الأراضي في الفئتين الأولى والثانية لأغراض الإنتاج الزراعي المحددة وتنتم إدارتها كحيازات أي أن كل وحدة إنتاجية واردة ضمن العدد الإجمالي للحيازات في التعدادات الزراعية والإحصاءات الأخرى بغض النظر عن نظم الإدارة والملكية . أما الأراضي في الفئة الثالثة فتتم إدارتها من قبل الدولة مع حقوق استخدام محدودة لبعض المجموعات السكانية . وتصل مساحة الأراضي ضمن الفئة الرابعة إلى 45% من إجمالي مساحة الأراضي وهي تشمل المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية (البادية) والتي يمتلك فيها البدو الرحل حق الاستخدام التقليدي وبعض المساحات الزراعية الهامشية في منطقة الاستقرار الرابعة .

### 2-3 بنية الحيازات<sup>4</sup>

مع الاختفاء العملي للمزارع الكبيرة التقليدية وبعد الإصلاح الزراعي أصبحت الزراعة السورية الآن تتميز بوجود المزارعين الصغار والمتوسطين المتفرغين للعمل الزراعي وكذلك بوجود المزارعين الصغار الذين لا يقومون بإدارة مزارعهم بشكل مباشر .

وتشير الأرقام الواردة في التعدادات الزراعية وجود زيادة ملحوظة (26%) في إجمالي عدد الحائزين (المزارعين) خلال تلك الفترة (485691 في عام 1981 إلى 613657 في عام 1994). ونظراً لأن إجمالي الأراضي القابلة للزراعة لم يتغير بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة فيمكن الاستنتاج بأنه كان هناك تفتت في الحيازة وتقسيم ملحوظ في المزارع .

وتتميز الحيازة في الأراضي القابلة للزراعة بالدور الهام الذي يلعبه الحائزون الذين لا تشكل الزراعة عملهم الأساسي . وتشمل هذه الفئة المالكين الغائبين وكذلك المزارعين غير المتفرغين للعمل الزراعي . وتشير أرقام التعداد الزراعي إلى أنه في عام 1981 كانت نسبة 63.8% من عدد مالكي المزارع متفرغين للعمل الزراعي . وفي عام 1994 ازدادت تلك النسبة إلى 71.4%. ونظراً للزيادة في إجمالي عدد الحيازات فقد ازداد العدد الفعلي للحائزين الذين يعملون بتفرغ في الزراعة من 261000 إلى 409000 (الجدول 3-1) . كما ازداد عدد المالكين الذين كان لهم أعمال أخرى خارج قطاع الزراعة من

148000 في عام 1981 إلى 164000 في عام 1994 . وتشمل هذه المجموعة إلى حد كبير المزارعين الغائبين .

وقد كانت نسبة الحائزين دون أراضٍ 15.7% من إجمالي الحائزين في عام 1981 و 6.6% في عام 1994 . ويشكل الحائزون دون أراضٍ حسب التعداد الزراعي مربّي الثروة الحيوانية الذين لا يستقرون على أرض معينة وخاصة في البادية . وقد انخفض عدد هذه الفئة من الحائزين بشكل ملحوظ منذ عام 1981 . ويبدو أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب أهمها تأثر القطر بالظروف الجوية وارتفاع أسعار الأعلاف والذي أدى إلى بيع العديد من المربين الصغار لقطعانهم والانتقال إلى الزراعة في المناطق الهامشية أو العمل الزراعي المأجور وغيرها إضافة إلى منع الرعي في بعض المناطق الزراعية والذي أدى بالمربين في بعض الأرياف إلى بيع قطعانهم .

وقد أدت موجات الهجرة العديدة إلى زيادة عدد الغائبين ولا تقتصر هذه المجموعة على الفئات المتوسطة المدنية التي تمتلك بعض الأراضي الزراعية و إنما المزارعين الفقراء نسبياً وغير القادرين على العيش من الدخل الزراعي والذين تجتذبهم فرص العمل في المدن أو الدول المجاورة . وينتمي هؤلاء المزارعون إلى أصول زراعية أصلاً تركوا الزراعة إلى نشاطات أخرى . ولا يمكن مقارنتهم بالمالكين الغائبين في الماضي الذين اعتمدوا على سلسلة من الوسطاء فهم يعملون بشكل مباشر في إدارة مزارعهم مما يشجع على المزيد من التحديث والاستثمار . ويتنافس المالكون عادةً على إدارة مزارعهم مع المربين والمستأجرين الذين يقومون بإدارة المزارع بشكل فعلي . ويخلق هذا الوضع بعض الصراعات ويستدعي تعديل القوانين والتشريعات ذات العلاقة .

وفي الثمانينات أدى توفر البنية التحتية مثل الكهرباء وشبكات الطرق وتحسين الوضع المعاشي في المناطق الريفية إلى تشجيع الكثير من سكان الريف إلى العودة إلى الريف والعمل دون تفرغ في الزراعة . وهم ينتقلون بشكل منظم بين الريف والمدينة وفي بعض الأوقات يسافرون لمسافات طويلة . وتنتشر هذه الظاهرة في جميع المناطق المجاورة للمدن . ويتمتع المزارعون غير المتفرغين بجميع مزايا المزارعين المتفرغين للعمل الزراعي من حيث الخدمات الحكومية والمستلزمات المدعومة .

وتتفاوت نسبة الحائزين الذين يعملون بشكل رئيسي في الزراعة بشكل ملحوظ حسب المنطقة (الجدول 2-3) . وترتفع النسب عادةً بين الحائزين المالكين في المناطق الريفية مثل الرقة ودير الزور والحسكة . ويدعم هذا الأمر الفرضية القائلة بأن القرب من المناطق الحضرية يؤدي إلى المزيد من العمل دون تفرغ في الزراعة . أما الوضع التعليمي للحائزين فهو متدنٍ جداً حيث يتجاوز عدد من لم يتجاوز

تعليمهم الابتدائية أكثر من 83% أما من هم أميين عملياً فيعادل 44%. وينخفض معدل التعليم إلى أدنى حد في محافظات حلب والرقّة ودير الزور والحسكة .

وبينما يكون العدد الإجمالي للحائزين ذوي الأراضي أو بدون أراضٍ معروفاً فإن هناك الكثير من الفئات ضمن هذه المجموعات . فمن الممكن أن يتم تصنيف الأسر المشاركة في العمل في المزارع والإنتاج الزراعي إلى عدة مجموعات :

- 1- الحائزين ذوي الأراضي الذين لا يعملون في الزراعة كعمل رئيسي (الغائبين بشكل رئيسي) .
- 2- الحائزين ذوي الأراضي الذين يعملون في الزراعة كعمل رئيسي أي المالكين المستثمرين .
- 3- الحائزين بدون أراضي<sup>5</sup> والذين لا يعملون في الزراعة كعمل رئيسي (الغائبين بشكل رئيسي) .
- 4- الحائزين بدون أراضي الذين يعملون في الزراعة كعمل رئيسي أي المالكين المستثمرين دون أراضي .
- 5- المزارعين والمرابيعين في الأراضي الخاصة الذين لديهم اتفاقات مكتوبة أو شفوية مع مالكي الأراضي .
- 6- المستفيدين من قانون الإصلاح الزراعي والمستفيدين من توزيع أراضي أملاك الدولة الذين ليس لديهم كامل الحقوق على أراضيهم (المالكين للأراضي المخصصة لهم والذين يتوجب عليهم دفع رسوم سنوية إلى أن يتمكنوا من دفع ربع قيمة تلك الأراضي) .
- 7- المزارعين في أراضي الدولة الذين يستأجرون مساحات من أراضي مزارع الدولة أو الأراضي المصادرة التي لم يتم توزيعها على المستفيدين .
- 8- واضعي اليد على أراضي الدولة : وهي فئة من العاملين الذين يسعون إلى أن يصبحوا مستأجرين قانونيين والذين تتم عملية تنظيمهم حالياً .
- 9- العاملين في مزارع الدولة والمشاريع المشتركة أو المزارع الخاصة الكبيرة الذين لديهم عقود دائمة (وهي فئة صغيرة جداً حيث أن القسم الأكبر من العقود هي عقود قصيرة مؤقتة) .
- 10-العاملين الذين ليس لديهم أراضٍ وهم المالكين الصغار أو الأسر العاملة على نظام المزارع الذين ليس لديهم أراضٍ كافية لتوزيعها على أبنائهم .
- 11-المستثمرين الزراعيين الذين يستأجرون أو يمتلكون مساحات كبيرة من الأراضي وخاصة في الجزء الشمالي الشرقي من القطر .

وبالرغم من التقسيم الوارد أعلاه فإن تلك الفئات تتداخل مع بعضها البعض فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون أفراد الأسرة ذاتها مالكيين وعاملين على نظام المزارع في مزرعة ما أو عاملين زراعيين في

أخرى . وهكذا فيمكن أن تتداخل مصالح المجموعات مع بعضها البعض . ومن ناحية الإدارة تتضمن جميع الفئات المجموعات المختلفة التي تتفاوت لديها درجات الاستقلالية عن مالكي الأراضي . ومن الاستثناءات المالكين الغائبين والعاملين الدائمين والمؤقتين .

ويبين الجدول 3-3 أهمية مختلف أنواع الحيازة ويبين أن نسبة الحائزين الذين يمتلكون كامل أراضيهم تساوي 90% . ويتفاوت وسطي مساحة الأراضي حسب أنواع الحيازة . أما الحائزين الذين إما يستأجرون كامل الأرض أو يستثمرونها بموجب مختلف أنواع الإدارة فيعملون في القسم الأكبر من حيازات الأراضي . وعلاوة على ذلك فيبدو أن النوع الأكبر من الحيازة فهو من نوع المالكين المستثمرين . وهي تضم من حصلوا على الأراضي بموجب قانون الإصلاح والذين لم يقوموا بعد بدفع كامل ثمنها .

ويبين الجدول 4-3 حجم الأراضي الموزعة حسب نوع الحيازة . وهو يبين أن حجم توزيع الحيازات المستثمرة من قبل غير المالكين بشكل كامل يتجه بشكل أكبر باتجاه الفئات الكبيرة . ويعكس هذا الأمر أهمية المستثمرين الزراعيين والشركات الزراعية المشتركة .

### 1-2-3 حجم الحيازات الموزعة

ازداد عدد الحيازات في سورية مع زيادة عدد السكان الذي أدى إلى زيادة الضغط على الأراضي . وتشكل الحيازات التي لا تتجاوز مساحتها الهكتارين أو أقل ثلث إجمالي الحيازات (35.7%) (الجدول 3-5) . وتشكل هذه الحيازات حوالي 4% فقط من إجمالي المساحة . وتشمل فكرة الحيازة الأراضي العامة والخاصة وتتضمن عدداً كبيراً من المزارع الخاصة ومزارع الدولة الكبيرة والمشاريع المشتركة التجارية . وقد كان هناك سبعة مشاريع مشتركة من القطاعين العام والخاص في عام 2000 حيث وصل إجمالي المساحة إلى 7242 هكتار بوسطي قدره 1035 هكتار وهذه الشركات أسست بموجب المرسوم رقم 10 لعام 1986 القاضي بإحداث شركات مشتركة وتساهم بها الدولة بنسبة 25% مقابل الأرض . ومع ذلك فإن القسم الأكبر من الحيازات هو من الحيازات الصغيرة ونظم الإدارة التقليدية .

وقد انخفض وسطي الحيازة مع مرور الوقت ولكن هناك بعض الفروق في معدلات المساحة الفعلية بين مختلف المصادر والتي تم الحصول عليها جميعاً من الحسابات من بيانات التعداد الزراعي . ويمكن قياس مساحة الحيازات من خلال إجمالي المساحة والمساحة القابلة للزراعة أو المساحة المستثمرة فعلاً . ويمكن أن يؤدي اختيار طريقة القياس إلى نتائج مختلفة . وبالإضافة إلى ذلك فإن إجمالي عدد الحيازات قد يتضمن الحيازات دون أراضي وقد لا يتضمنها . ومع ذلك ومن أجل توضيح الاتجاهات العامة فإن اتجاه ومستوى التغير أكثر أهمية من وسطي المساحة الدقيق . وقد تم تلخيص البيانات التي تم الحصول عليها من التعدادات الزراعية الثلاث في الجدول 3-6 .

وهناك فروقات ملحوظة في المساحات من الناحية الجغرافية حيث تتميز طرطوس واللاذقية بالمساحات الصغيرة بينما تتميز حلب والرقة والحسكة بالمساحات الكبيرة . وقد انخفض وسطي مساحة المزرعة في التعدادات الزراعية الثلاث (1970 - 1981 - 1994) . وهناك أمثلة عن الانخفاضات الكبيرة كتلك التي حصلت في ريف دمشق وحمص وحماه ودير الزور والحسكة والسويداء ودرعا والقنيطرة . ففي تلك المناطق انخفض وسطي حجم الحيازة بشكل كبير بين عامي 1970 و 1994 . أما في المنطقة الساحلية فلا تزال تتميز بوجود الحيازات الصغيرة . ففي اللاذقية على سبيل المثال انخفض وسطي حجم الحيازة الذي كان يساوي 2.4 هكتار في عام 1970 إلى 1.9 هكتار في عام 1981 وبقيت عند نفس المعدل في عام 1994 مما يعني أنه قد تم التوصل إلى حد أدنى للحيازة .

ومع ذلك فإن هناك حالات مثل الرقة التي يصل حجم الحيازة فيها إلى 22.1 هكتار في عام 1970 وازداد إلى 30 هكتار في عام 1981 وتراجع إلى 23.6 هكتار في عام 1994 وقد يكون ذلك نتيجة لعمليات استصلاح الأراضي الذي تلاه تفتت الحيازة بسبب الإرث .

يبين الجدول 3-7 تفاصيل توزيع حجم الحيازات في مختلف المحافظات وكذلك على مستوى القطر ونسبة الأراضي المستثمرة في كل فئة . إن توزيع حجم الحيازة غير متناسب وكما ذكرنا سابقاً ففي عام 1994 كانت نسبة 35.7% من الحائزين ذوي الأراضي تستثمر مساحات تقل عن 2 هكتار ولكن تلك الفئة كانت تشكل 4% فقط من إجمالي المساحة . بينما كانت 2% من الحيازات الكبيرة لدى الحائزين الذين تزيد مساحات مزارعهم عن 50 هكتار والذين كانوا يستثمرون 23% من إجمالي المساحة . أما الفئة التالية من حيث الحجم فهي فئة الحائزين الذين يستثمرون مساحات تتراوح بين 10-50 هكتار والتي تشكل 20.7% من إجمالي الحائزين والذين يستثمرون نصف إجمالي المساحة تقريباً .

ويبين الجدول 3-8 توزيع فئات الحيازات على مختلف المناطق الجغرافية في عام 1994 . وكما هو الحال في الجدول السابق فيمكن تأكيد هذا الأمر بأن القسم الأكبر من المزارعين الصغار هم في ريف دمشق و طرطوس واللاذقية بينما القسم الأكبر من المزارعين الكبار في حلب والرقة والحسكة .

وحسب بيانات عام 1981 فإن هناك قسماً صغيراً من الأراضي الزراعية التي زرعت من قبل ثمانية جمعيات تعاونية إنتاجية (حوالي 3000 هكتار) حيث تم تأسيس تلك الجمعيات من خلال تخصيص أراضٍ بديلة للمزارعين الذين غمرت بحيرة الأسد أراضيهم . وفي عام 2001 كانت اثنتا عشرة مزرعة من مزارع الدولة تشغل مساحة 112420 هكتار منها 70977 هكتار قابلة للزراعة و 50588 هكتار مزروعة فعلاً منها 19904 هكتار مروى . وقد تم البدء بتوزيع هذه الأراضي على المستفيدين في ضوء القرارات الحكومية بتوزيعها مع احتفاظ الدولة بنسبة 10% منها فقط لأغراض البحث العلمي والتوسع في

الأبنية الحكومية وغيرها . بينما شغلت اثنتا عشرة مزرعة أخرى مساحة 6340 هكتار في عام 1993 وكانت تعمل في مجال الإنتاج الحيواني . ووصل إجمالي مساحة الفئات المذكورة أعلاه والتي لا ترد عادةً في التعداد الزراعي إلى 168000 هكتار منها 85000 هكتار مزروع .

ولا يزال هناك فجوة كبيرة بين الأرقام الرسمية حول إجمالي المساحة القابلة للزراعة والمساحة المزروعة والأراضي المستثمرة من قبل مختلف فئات الحائزين . ويشير الفارق على أن هناك قدراً كبيراً من الأراضي العامة التي تستثمر من خلال نظام غير محدد (واضعي اليد وغيرهم) .

### 3-3 العمالة الزراعية<sup>6</sup>

يعتبر العمل في القطاع الزراعي هاماً جداً لفئات كثيرة من العاملين مثل المالكين المستثمرين والعمال الدائمين والموسميين . وعلى وجه الخصوص فهو مهم لفئة العمال الزراعيين الذين ليس لديهم أراضٍ ، وتشغل الزراعة قسماً كبيراً من العمال ويبين الجدول 3-9 أن إجمالي عدد أفراد العائلة العاملين في الحيازات التابعة للقطاع الخاص حوالي 1.94 مليون منهم 96% من العمالة العائلة غير المأجورة . ويشكل هذا الرقم حوالي 40% من إجمالي قوة العمل في سورية . ويجب التأكيد على أن الكثير من أفراد الأسر يعملون في الزراعة دون تفرغ . ويشير الجدول إلى أن وسطي عدد أفراد الأسرة في كل حيازة مستقر نسبياً بين مختلف فئات الحيازات .

كما يبين الجدول أيضاً أن عدد العمال الدائمين وعدد العمال المتفرغين يساوي عدد العمال المؤقتين (محسوباً بتقسيم عدد أيام العمل التي يقوم بها جميع العمال الموسميين على 250 وهي متوسط أيام العمل في السنة) . ويبين أيضاً أن العمالة المأجورة من مختلف الأنواع تشكل ما يعادل 88500 عامل متفرغ في السنة تشكل العمالة الموسمية 58% منها . ويرجع هذا إلى أنه بينما هناك 1.6 مليون عامل مؤقت يعملون لدى جميع الحائزين فإن وسطي عدد الأيام التي يعملها كل عامل مؤقت هو 5.9 فقط .

ويزداد حجم العمالة المستأجرة مع زيادة حجم الحيازة كما هو متوقع ومع ذلك فإن حجم العمالة العائلية والعمالة المستأجرة لكل هكتار من الأرض المزروعة يتناقص مع زيادة حجم المزرعة وهذا ما يدل على أن المزارع الكبيرة أكثر استهلاكاً لرأس المال من المزارع الصغيرة وأن إنتاجية اليد العاملة لا تزال أكبر بكثير في المزارع الكبيرة .

ويتفاوت توفر فرص العمل سواء بتفرغ أو دون تفرغ على شكل عمالة موسمية في مختلف أنحاء القطر وهي تتأثر بالعوامل الموسمية . ففي أقسام كثيرة من سورية مثل ريف حماه على سبيل المثال يكون هناك عجز في اليد العاملة أثناء موسم الحصاد بينما يكون هناك وفرة في اليد العاملة خلال بقية أوقات السنة . ويقال بأن عدد العمال دون أراضي في تلك المحافظة لا يتجاوز 10% ولكنه في تزايد مستمر نظراً لزيادة عدد السكان وعدم الزيادة الكافية في فرص العمل غير الزراعي واستمرار تفتت الحيازة من خلال نظام الإرث . ومع ذلك ونظراً للطلب على اليد العاملة خلال ذروة الموسم الزراعي فإن البطالة في اليد العاملة الزراعية توجد خلال شهرين فقط أثناء المواسم الزراعية .

إن أسر العمال دون أراضي هي الأسر التي لا تستثمر الأرض بموجب أي نوع من الأنواع والتي ليس لديها أي فرصة عمل غير زراعية . وهناك محدودية في المعلومات المتوفرة عن هذه الفئة من العمال . وقد أشار الاستبيان الذي تم تنفيذه في دراسة فورني (2001) أن هذه الأسر تتراوح بين 6% و 36% من إجمالي الأسر الزراعية في القرى الثمانية الخاضعة للاستبيان . ولا تتوافق هذه الفئة بالضرورة مع الأسر الفقيرة وهي عادةً ما يكون لديها سلوك خاص حيث أنها تشارك في الكثير من النشاطات داخل وخارج الزراعة .

إن عدم حيازة الأرض في بعض أنحاء وسط سورية مثل إدلب أمر هام حيث أنها تتميز بمحدودية عدد العاملين الذين ليس لديهم أراضٍ تقريباً حيث تشكل نسبة الأسر التي تزرع مساحات لا تتجاوز الهكتار الواحد 80% من الإجمالي بينما تزرع نسبة 15% مساحات تتراوح بين 1-3 هكتار . وهذا يعني أن إمكانية توفير هذه المساحات التي ستعرض للمزيد من التفتت بسبب نظام الإرث للحد الأدنى من المعيشة سوف لن يستمر مع مرور الوقت . وعلاوةً على ذلك وفي ظرف كهذا فإن أرباب العمل الذين سيشغلون اليد العاملة الزراعية وهم أولئك الذين يمتلكون أراضٍ كبيرة بشكل يحتاج إلى اليد العاملة بالإضافة إلى موارد الأسرة سيصبحون محدودي . وهذا يفسر وجود الكثير من مجموعات العمل المنظمة في هذه المحافظة والذين يحضرون اليد العاملة الفائزة في إدلب إلى المناطق الأخرى . ومع ذلك فإن هناك تكاملاً بين ذروات اليد العاملة في مختلف المناطق أي أن العمال الزراعيين في إدلب يهاجرون بعد انتهاء ذروة العمل الزراعي في إدلب للعمل على محاصيل أخرى في مناطق أخرى .

وبشكل عام فإن تنظيم وتجميع اليد العاملة الزراعية في سورية تعمل بما يتناسب مع الطلب المحلي وغير المحلي . ويقوم الشاويش الذي يشكل المتعاقد التقليدي مع العمال بهذه العملية التنظيمية . ويقوم هؤلاء بتجميع الكثير من اليد العاملة وخاصة النسائية لإرسالها إلى مختلف المحافظات حسب طلب السوق . كما أن هناك ظاهرة أخرى في مجال استخدام اليد العاملة وتنسيقها وهي التعاون بين الأسر في إنتاج

المحاصيل المختلفة حيث يكون لدى تلك الأسر مواسم مختلفة يحتاجون فيها لليد العاملة . فعلى سبيل المثال قد يقوم المزارع المنتج للقطن بالتعاون مع منتج البصل من خلال تبادل اليد العاملة العائلية .

وتؤدي ندرة الأرض التي تترافق مع عدم ضمان توفير الدخل إلى خلق اتجاه لدى العاملين الزراعيين للاستيلاء الأرض بشكل دائم متى تمكنوا من ذلك . ويقول العمال أنهم بحاجة للعمل على نظام المزارعة حيث يكون إخراجهم من الأرض أكثر صعوبة بينما يفضل أرباب العمل الاستمرار باستخدام اليد العاملة المؤقتة غير المحمية . وحالياً يسعى العمال الزراعيون الذين ليس لديهم أية حيازة لأن يصبحوا من واضعي اليد مما يمكنهم بشكل بطئ من أن يحصلوا على حق البقاء في الأرض . ويرجع هذا إلى أن العمال الزراعيين يعملون لفترات قصيرة وفي أعمال محددة فقط . ويحدث هذا من أجل منع أية إمكانية لهم للاستقرار في الأرض وادعاء أي حق لهم فيها .

ويصل الحد الأدنى لأجر العمل الزراعي 75 ل.س يومياً وهو أقل من سعر السوق للعمالة غير الماهرة والذي يساوي 100 ل.س . وتشير الاستبيانات على أن أجر العمل الزراعي في عام 2001 قد تراوح بين 80-150 ل.س يومياً بناءً على نوع العمل وهو غير موزع بالتساوي حسب الجنس . وتشكل النساء والرعاة الفقراء القسم الأكبر من اليد العاملة الزراعية المأجورة . وبشكل عام فإن زيادة عرض اليد العاملة لا يترافق مع زيادة مشابهة في الطلب مما يؤدي إلى الركود في الأجور اليومية . فعلى سبيل المثال انخفضت أجور قطاف القطن بشكل بسيط في الحسكة في عام 2000 وهو أجر جيد نسبياً بالنسبة للعمالة النسائية المهاجرة .

ويجب الإشارة إلى أن العمالة الزراعية السورية تنتقل إلى الخارج أيضاً . فقد ظهر من الاستبيانات الميدانية التي تم تنفيذها في إدلب وحماه في أوائل عام 2001 أن العمال يقارنون الأجور اليومية المحلية مع الأجور السائدة في لبنان أو الخليج . و بالنسبة للبنان تكون أسعار اليد العاملة خمسة أضعاف الأجور في سورية ويسمح قرب لبنان من سورية بالتنقل بشكل سهل . ولكن تنقل النساء يتعرض لصعوبات العادات الاجتماعية لذا فيقتصر عملهن على السوق المحلية . وهن يشكلن القسم الأكبر من اليد العاملة المهاجرة التي يقوم *الشاويش* بتجميعها وتوفير العدد المطلوب من اليد العاملة إلى المكان المطلوب وبالوقت المحدد للقيام بجميع العمليات الزراعية وخاصة الحصاد .

ويبين الجدول 3-10 توزيع اليد العاملة حسب النوع وحسب المحافظات وهو يبين أن حماه لديها العدد الأكبر من العمال (770520 أو 21.5% من الإجمالي) بينما القنيطرة فليديها العدد الأدنى (14282 أو 0.4%) . أما حلب فليديها العدد الأكبر من العمال العائليين (335787 أو 54%) والقنيطرة

العدد الأدنى (13398 أو 94%) . وتضم الحسكة أعلى عدد للعمالة الدائمة بينما القنيطرة فتحتوي على أدنى عدد . وتضم القنيطرة أعلى عدد للعمالة المؤقتة والقنيطرة أدنى عدد .

### 4-3 الآليات الزراعية

يبين الجدول 3-11 أنواع ملكية الآليات الزراعية بمختلف أنواعها ويمكن القول بأن ملكية مضخات المياه والبذارات والمحاريث الحديثة والدراسات والتراكتورات تعود للحيازات الكبيرة بينما يبدو أن المرشات تتوزع بشكل متساو . ويبين الجدول 3-12 أيضاً أن عدد الآليات الزراعية التي تمتلكها كل أسرة من الأسر الزراعية توزع بشكل متساو وأنها قريبة من الواحد للعدد الأكبر من الآليات . وبمعنى آخر فيبدو أن القسم الأكبر من الحيازات تحتوي على واحدة من الآليات الزراعية .

وهذا بدوره يشير إلى أنه قد يكون هناك عدم كفاية ملحوظة في استخدام الآليات في الحيازات الصغيرة حيث أنه يبدو أن الحيازات الصغيرة والكبيرة تستخدم العدد ذاته من الآليات وسطياً . ومن ناحية أخرى فإن هذا الأمر يتناسب مع الحقيقة القائلة بأن مالكي الآليات الزراعية يقومون بتأجير تلك الآليات للحائزين الآخرين في أوقات عدم الحاجة إليها .

ويبين الجدول 3-13 عدد الآليات من مختلف الأنواع المستخدمة في مختلف الحيازات لكل هكتار من إجمالي الأرض المستثمرة (من قبل جميع الحائزين وليس فقط من يمتلكون الآليات) . ويبدو أن هناك علاقة عكسية بين حجم المزرعة وعدد الآليات لكل هكتار بالنسبة للقسم الأكبر من الآليات . ومع أخذ فكرة إمكانية تأجير الآليات الفائضة للمزارع الأخرى من نفس الحجم فإن الأرقام تشير إما إلى وجود كثافة ملحوظة في رأس المال في المزارع الصغيرة أو إلى عدم الكفاءة في استخدام الآليات في المزارع الصغيرة .

ويبين 3-14 النسب بين أنواع الآليات الثلاث الأكثر شيوعاً (مضخات المياه – المحاريث الحديثة – التراكتورات) لكل عامل في الأسرة وما يعادلها من اليد العاملة المتفرغة (كما هو مذكور سابقاً فإن هذا يتضمن العمالة الدائمة والمتفرغة للعمال المؤقتين) . وإذا ما كانت أسعار اليد العاملة والآليات التي يدفعها مختلف أنواع المزارعين متساوية فإن معدل الآليات / العمالة وهو ما يسمى بكثافات رأس المال يجب أن تكون متماثلة في مختلف أنواع المزارع . ويشير الجدول إلى خلاف ذلك حيث أن الحيازات الكبيرة تكون أكثر استخداماً لرأس المال (الآليات) من الحيازات الصغيرة .

ويبدو أن الآليات الكبيرة تضم جميع أنواع رأس المال والعمالة العائلية وهي النوع السائد من العمالة في الزراعة في سورية . ومع ذلك فلا يبدو أنها تضم العمالة المستأجرة حيث يبدو أن الاتجاه ينعكس في

حالة مضخات المياه ويكون أكثر مساواة في أنواع الآليات الأخرى . و يتضح هذا في أن الأسعار التي يدفعها المزارعون من مختلف الفئات مقابل الآليات واليد العاملة في الأسواق المفتوحة متشابهة فإنها غير متشابهة بالنسبة لأسعار اليد العاملة العائلية . فإن انخفاض استخدام الآليات (أو ما يعادلها من اليد العاملة) في المزارع الصغيرة يدل على أن تكاليف الفرصة البديلة لليد العاملة العائلية (سعر الظل للعمالة) أقل في المزارع الصغيرة مقارنة بالمزارع الكبيرة . ويتناسب هذا مع زيادة عرض اليد العاملة في الحيازات الصغيرة كما هو مبين سابقاً .

ويبين الجدول 3-15 الزيادة الواضحة بين عامي 1990-2000 للكثير من الآليات . فقد ازداد فنتا التراكتورات (أقل من 50 حصان وأكثر من 50 حصان) مع زيادة ملحوظة للحصان أقل من 50 حصان من 17146 إلى 32551 (+89%) . ويرجع هذا إلى زيادة المساحات المستصلحة في مشاريع التشجير المثمر . كما أن هناك زيادة ثابتة في عدد المحارث الحديثة التي ازدادت من 81463 إلى 108459 (+33%) . كما أن عدد البذارات قد ارتفع من 8021 إلى 15652 (+95%) مما يعكس أثر تشجيع الدولة لإنتاج المحاصيل . كما طرأ التطور ذاته على الآليات الأخرى : الدراسات الثابتة (56%) – الدراسات والحصادات (56%) – المضخات أقل من 10 إنش (50.7%) – المضخات أكثر من 10 إنش (139.3%) . ويمكن ملاحظة التطور المماثل الذي طرأ على المعدات الأصغر المستخدمة من قبل المزارعين لوقاية المزروعات : المرشات اليدوية (52% المستخدمة بشكل أساسي في مناطق الأشجار المثمرة) – المرشات الآلية (10%) – العفارات اليدوية (32%) .

## الفصل الرابع

### استخدامات المياه والقضايا البيئية

تم تحديد الأهمية النسبية للقضايا البيئية مؤخراً في سورية كما يلي (البنك الدولي / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) :

- 1- تدهور التربة
- 2- تلوث ونضوب الموارد المائية
- 3- ضعف نوعية المياه
- 4- عدم التخلص من النفايات الصلبة بطريقة مناسبة أو ملائمة
- 5- التوسع العمراني غير المنظم

وعلى الأقل ترتبط القضيتان الأولى والثانية بشكل مباشر بالممارسات الزراعية . وفي الواقع فإن تكثيف الفعاليات الزراعية قد أدى إلى زيادة الانعكاسات البيئية . وقد ظهرت هذه المشكلات بسبب السياسات السابقة التي لم تأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات البيئية للنشاطات الاقتصادية نظراً للتنفيذ الجزئي للإجراءات وذلك بسبب العوامل المؤسسية ونقص الموارد الاستثمارية .

وفي نفس الوقت فإن تغيير العادات الاستهلاكية وطرق الإنتاج ونمط الحياة الذي ترافق مع التحول إلى الحياة المدنية قد وضع التربة السورية الهشة والموارد المائية المحدودة تحت ضغط كبير مما أدى إلى زيادة المنافسة بين الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية للموارد المتاحة . وعلى وجه التحديد فقد أدت محدودية الأراضي المتاحة إلى زيادة المنافسة بين النمو الزراعي والحضري بينما انعكست تطورات الري على حصة الزراعة 85-90% من إجمالي استخدامات المياه .

#### 1-4 تدهور التربة

تعاني أكثر من 17% من الأراضي من بعض التدهور (الجدول 1-4) . وبالرغم من أن الأراضي الزراعية محمية بشكل مبدئي من التطور العشوائي بموجب القوانين والأنظمة النافذة إلا أنه تم التوسع العمراني على مساحة لا بأس بها سواءً أكان ذلك بموجب ترخيص قانوني أو غير قانوني . وقد تلوثت المساحات المحيطة بالمدن الصناعية بسبب رمي النفايات الصناعية ونفث المواد الملوثة . وعلى وجه التحديد فإن المساحات القريبة من مصافي النفط (حمص وبانياس) وجزء من المساحات الخضراء حول دمشق قد تلوثت بشكل حاد .

وبالرغم من أن المنطقة الملوثة صغيرة نسبياً إلا أن معالجتها ضرورية للغاية ترغم كلفتها المرتفعة من أجل منع المزيد من المشكلات البيئية مثل تلوث المياه الجوفية . ويلخص الجدول 4-2 بعض نتائج دراسة تقدير تكاليف تدهور التربة في القطر .

ومن الانعكاسات الرئيسية لتدهور التربة وتلوثها تلوث المياه الجوفية والمواد الغذائية المزروعة في التربة الملوثة وخسارة خصوبة التربة نتيجة للحت والتعرية والتملح ، وتدهور المراعي الطبيعية وخسارة الغابات .

وتشير التقارير الرسمية إلى أن تلوث التربة في الأراضي الزراعية من المشكلات البيئية الرئيسية في القطر (MH 1995) . وليس هناك بيانات منتظمة تدعم هذه الفكرة ولكن هناك بعض الدلائل الهامة المتوفرة حول هذا الأمر حيث أن التربة الملوثة بسبب صهر الرصاص والصناعات الأخرى والمعامل قد أدت إلى تلوث الغذاء . وقد وجدت معدلات مرتفعة من الرصاص والكاديوم والكروم والزرنيخ في المنتجات الزراعية في المناطق المحيطة بدمشق . كما أدت الصناعات الثقيلة إلى تلوث التربة حول حمص وخاصةً من صناعات سماد الفوسفات حيث أن تلك المنطقة معرضة للخطر بشكل خاص نظراً لنفاذية التربة الواقعة فوق طبقات مياه الشرب الضحلة . وقد أظهرت نتائج تحليل الخضار المروية من المياه الملوثة من نهر قويق بالقرب من حلب وجود زيادة في معدلات الزرنيخ تفوق الحدود المسموح بها ( MH 1995) في مرات عديدة . وتشكل الزراعة مصدراً من مصادر التلوث بالنترات والفوسفات حيث ترشح الأسمدة إلى المياه الجوفية وقد أغلقت الكثير من الآبار العامة لهذا السبب في الماضي .

ويعتبر حت التربة وتدهورها الذي نتج عن إزالة الغطاء النباتي الطبيعي بسبب الزراعة (وخاصةً في البادية) والرعي الجائر وإزالة الغابات مسؤولاً عن 75% من تدهور التربة . وتشمل أسباب ذلك توسع الزراعة في البادية والاستغلال الجائر للغابات والرعي الجائر الذي ترافق مع زيادة أعداد الثروة الحيوانية وضعف إدارة الموارد الطبيعية بشكل عام . كما أن حت الرياح من أكثر العوامل المؤثرة على التربة الخفيفة في شرق سورية حيث تتجرف الرمال والذرات الثقيلة التي تؤدي إلى مشكلات خطيرة في بعض المناطق . وقد أدى انجراف الرمال إلى خسائر في الأراضي المروية وبعض المنازل في وادي الفرات مما أثر على حوالي 2000 كم<sup>2</sup> .

كما أن عمليات الري غير الملائمة تؤدي إلى مشكلات الغدق و التملح حيث تظهر مشكلة تراكم الأملاح في الأراضي المروية بشكل متكرر (الجدول 4-3) وخاصةً في حوض الفرات. وقد أظهر استبيان تم تنفيذه مؤخراً (مديرية الري في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - 2000) أن 50% من التربة

تحتوي على قدر معين من الملوحة . وأكثر من نصف هذه الأراضي متأثر بشكل حاد مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج المحاصيل لدرجة كبيرة .

ويعود تدهور المراعي الطبيعية بشكل رئيسي إلى الرعي الجائر الذي نتج بدوره عن زيادة عدد الثروة الحيوانية وحرارة التربة الهامشية والاستخدام المفتوح وتحول البدو إلى حياة الاستقرار . وقد تم إجراء استبيان على مساحة 4.2 مليون هكتار في البادية في عام 1994 ظهر فيه أن القسم الأكبر من الغطاء الطبيعي المنتج في المنطقة الذي كان يوفر مورد الرعي للثروة الحيوانية قد استبدل بأصناف أقل استساغة وفائدة . وأدى تراجع الغطاء النباتي إلى خلق ضغط اقتصادي كبير على المدى الطويل على المزارعين الذين استجابوا من خلال زيادة عدد قطعانهم للرعي في الأرض .

ويرجع تراجع الغابات الواقعة بشكل رئيسي في الأقسام الجنوبية الغربية من سورية إلى عدة عوامل بما فيها الحرائق (التي أدت إلى إتلاف 8000 هكتار بين عامي 1985 و 1993) والرعي الجائر من قبل المعاز للغابات . وبالإضافة إلى ذلك فقد تمت إزالة الأشجار من 2440 هكتار من الغابات من أجل شق الطرق الزراعية بين 1985 و 1993 .

كما يؤثر تدهور الأراضي إلى استخدام الطرق غير المناسبة للزراعة مما يزيد من ضرورة إدخال استخدامات الأراضي في التخطيط التنموي الذي ينتج بدوره من عدد من السياسات والعوامل المؤسسية بما فيها نظم ملكية الأراضي والسياسات الزراعية والأراضي والتنسيق المؤسسي والتنفيذ الفعال لنظم تخطيط الأراضي . ويساهم تقنت الحيازات المتزايد في تراجع الأراضي حيث أن الحائزين الصغار يقومون باستغلال الجائر لأراضيهم . ويمكن للاستغلال الجائر لكل من الحيازات الصغيرة والكبيرة الناتجة عن السياسات الموجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية من خلال دعم الأسعار والتي مكن أن تشجع على إنتاج المحاصيل الرئيسية في الأراضي غير المناسبة والتكثيف الزائد للزراعة في التربة المناسبة .

#### 2-4 توفر المياه واستخداماتها

إن المعلومات المتوفرة عن المياه قليلة ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد توفر المياه ومتابعة استخداماتها من الناحية الكمية . ويتضمن الجدول 4-4 بعض الدلائل الكمية والأمثلة حول تلوث المياه الجوفية والسطحية من مختلف المصادر وفي مختلف أنحاء القطر وهو ما يرجع إلى أسباب زراعية وغير زراعية .

ويلخص الجدول 4-5 البيانات المتعلقة بتوفر المياه حسب الطبقات المائية بينما يعرض الجدول 4-6 الطلب الحالي والمستقبلي مفصلاً حسب القطاعات الرئيسية الثلاث المستهلكة للمياه وذلك بافتراض زيادة المعدل السنوي للطلب بنسبة 2% خلال فترة 20 عاماً . ويشكل هذا الافتراض افتراضاً متحفظاً جداً حيث أنه أقل من النمو السكاني المتوقع ويعتمد على معدل النمو للاستخدامات الزراعية الذي يساوي 1.7% سنوياً فقط . ويتضمن الجدول 4-7 ملخصاً حول الاستخدامات الرئيسية للمياه حسب الأحواض . ومع ذلك فمن غير المحتمل أن تتمكن الموارد المائية الحالية من تغطية حتى ذلك الطلب . وقد تم إجراء الكثير من التقديرات للموازن المائية في السنوات العشر الماضية . حيث تقدر جاياكا (1997) أن العجز المائي قد يحدث في الأحواض الوسطى (الجدول 4-8) . وبافتراض وجود موجة الجفاف الخفيفة المتوقع أن تحدث مرة كل خمس سنوات فسوف تعاني جميع الأحواض المائية من العجز . وتشير البيانات الأخرى (مثل بيانات معدلات المياه الجوفية) إلى أن هذا الوضع قد ينطبق على القسم الأكبر من الأحواض المائية في سورية . وقد كان لنقص المياه في سورية النتائج التالية حتى الآن :

- 1- انخفاض معدلات المياه في الآبار (15-20) متراً في بعض المناطق خلال السنوات الخمس الماضية والذي أدى إلى انخفاض المساحة القابلة للزراعة وتغيير أماكن الآبار وزيادة وقت التنقل بالنسبة لسكان الريف .
- 2- انخفاض التدفق أو الجفاف في مياه الينابيع العذبة المستخدمة للشرب في الكثير من المناطق .
- 3- زيادة ملوحة المياه الجوفية وهو مؤشر واضح على الاستخدام الجائر للطبقات المائية .
- 4- انخفاض تدفق الأنهار (باستثناء الفرات) مما أدى إلى ضعف نوعية المياه وانخفاض قيمة المناطق الواقعة على ضفاف النهر من الناحية البيئية والسياحية .
- 5- النقص الحاد في مياه الشرب في بعض المناطق وخاصة خلال فصل الصيف مما أدى إلى الحاجة لاستخدام صهاريج المياه .
- 6- التأثير على الوضع الصحي من جهة وزيادة التكاليف الاقتصادية من جهة أخرى نتيجة لضعف نوعية المياه أو زيادة تكاليف بدائل توفير المياه .

ويتضمن الجدول 4-9 تقديراً بديلاً لنقص الموارد المائية في الأحواض الرئيسية (البنك الدولي / صندوق الأمم المتحدة الإنمائي 1998) والتي تتضمن تقديراً عن تكاليف البدائل المائية . وفي الواقع فإن نضوب المياه يفرض عدداً من التكاليف المباشرة وغير المباشرة لذا فإن الحصول على المياه يزداد غلاءً . فعلى سبيل المثال في حالة المياه الجوفية أصبح من الضروري حفر آبار أكثر عمقاً للوصول إلى المناسيب المائية وكذلك تترتب تكاليف المعالجة نظراً للوصول إلى الطبقات المائية العميقة التي عادةً ما تكون متملحة.

وقد تم مؤخراً تنفيذ دراسة في مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA (2001) ركزت على استخدامات المياه في الري . وأشارت تلك الدراسة إلى وضع الميزان المائي وإلى كمية العجز على مستوى القطر التي تساوي 3104 مليون م<sup>3</sup>/سنة ويعتمد هذا على الافتراض القائل بأن حصة سورية من مياه الفرات تعادل 210 م<sup>3</sup>/ثانية أي 6622 مليون م<sup>3</sup>/سنة . وإذا كان هذا الافتراض صحيحاً فيصبح إجمالي الموارد المائية في القطر 14589 مليون م<sup>3</sup>/سنة بينما يكون إجمالي المياه المستخدمة 19162 مليون م<sup>3</sup>/سنة . وتبين تفاصيل هذه الأرقام حسب الحوض المائي أن أحواض الفرات والساحل والبادية هي التي تتمتع بالميزان الموجب بينما يعاني حوض الخابور من عجز كبير (-3151) وكذلك الأمر بالنسبة للعاصي (-856) ويردى والأعوج (-311 مليون م<sup>3</sup>/سنة) واليرموك (-206) (الجدول 4-10) .

وبشكل عام تشير البيانات المتاحة إلى أن الموارد المائية تعاني من الاستغلال الجائر حيث أن معدل الاستهلاك المائي الحالي غير مستدام في بعض الأحواض الهامة وكذلك على مستوى القطر بشكل عام . وتتطلب الاستجابة للزيادة المتوقعة في الطلب على المياه اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل ترشيد استخدام المياه .

وباعتبار الموارد المائية العامل الرئيسي في عملية التنمية فيتوجب اعتماد سياسات مائية في سورية تعمل على حماية الموارد المائية من التلوث وتولي الاهتمام الأكبر لزيادة كفاءة استخدامها .

تقوم وزارة الري التي تم إحدائها بموجب القانون رقم 16 لعام 1982 بعملية متابعة وإدارة وتخطيط استخدامات المياه وكذلك التنسيق مع الجهات الأخرى المعنية باستخدام المياه . وفيما يتعلق بالمياه المستخدمة في قطاع الزراعة فتقع مسؤولية إنشاء البنية التحتية لشبكات الري الحكومية وترخيص الآبار على عاتق وزارة الري بينما تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتنظيم استخدام المياه على مستوى المزرعة . ويمكن تلخيص قوانين المياه الرئيسية كما يلي :

- 1- القانون رقم 30 لعام 1964 المتعلق بتلوث المياه والذي يتضمن إجراءات منع تلوث المياه .
- 2- القانون رقم 3 لعام 1972 المتعلق بإنشاء السدود المتوسطة والصغيرة .
- 3- القانون رقم 46 لعام 1972 المتعلق بإنشاء واستخدام شبكات الري الحكومية على سدود الأنهار وتحديد رسوم استخدام المياه .
- 4- القانون رقم 165 لعام 1985 المتعلق باستخدامات المياه في الزراعة والمتضمن قوانين حفر الآبار وترخيص ضخ المياه الجوفية .

- كما حددت أيضاً العديد من القوانين الخاصة بتحديد رسوم الري في المشاريع الحكومية وأهمها :
- القانون رقم 19 لعام 1989 القاضي بتعديل رسوم الري من شبكات الري الحكومية لتصبح 1075 ل.س للهكتار بدلاً من 70 ل.س للهكتار حسب القانون رقم 46 لعام 1972 .
  - القانون رقم 128 لعام 1989 القاضي بتحديد رسوم الري أيضاً من المياه السطحية .
- كما صدرت عدة قوانين أخرى رفعت من خلالها رسوم الري إلى 2500 ل.س اعتباراً من عام 1996 وأصبحت 3500 ل.س اعتباراً من عام 2000 .

ويعتبر استخدام المياه الزراعية أمر هام لعملية الإنتاج الزراعية المستدام نظراً للحصة الكبيرة للري من إجمالي استخدامات المياه ولضمان توفر الكميات الكافية للشرب ولتنمية القطاعات الأخرى .

والياً يستخدم الري التقليدي في أكثر من 85% من إجمالي المساحات المروية وذلك نظراً لانخفاض التكاليف والمهارات المطلوبة مقارنة بالري الحديث . ويعتبر الري السرحي من نظم الري السائدة في سورية حيث يغطي 95% من إجمالي المساحة المروية بطرق الري التقليدية . ويشكل الري بالمسابك الطريقة الأكثر استخداماً في الري السطحي وهي تستخدم بشكل شائع في ري القمح والشعير .

ويصل إجمالي المساحة المروية من الآبار إلى 710716 هكتار (الجدول 4-11) منها حوالي 44% في الحسكة (حوض الخابور) . ويصل إجمالي عدد الآبار المستخدمة في الزراعة إلى 201259 كان عدد الآبار غير المرخصة منها يساوي 53078 . والياً تم ترخيص العدد الأكبر من تلك الآبار وذلك بموجب القرار رقم 17 تاريخ 2000/8/1 وذلك من أجل التحول إلى طرق الري الحديث . وتستخدم حوالي 75% من الآبار الوقود من أجل التشغيل بينما يتم تشغيل القسم المتبقي بالكهرباء . وتتفاوت بيانات أعماق الآبار ومعدلات تصريفها بشكل كبير نظراً لعدم توفر الإحصاءات الدقيقة .

وبعد للتوسع الكبير في المساحات المروية الذي تم تحقيقه في العقد الماضي و أزمة الجفاف التي أصابت سورية مؤخراً فقد أصدر المجلس الزراعي الأعلى القرار رقم 11 تاريخ 5 تموز 2000 الذي يقضي بالتحول من نظم الري التقليدي إلى الري الحديث خلال فترة أربع سنوات . وقد تم دعم تنفيذ الخطة من خلال تقديم القروض لشراء معدات الري الحديث وتقديم المساعدة الفنية للمزارعين (في التصميم والتنفيذ والتدريب) وتطبيق برنامج متكامل لتحسين مستوى الوعي حول الاستخدام الأمثل للمياه وتحسين طرق الري .

وخلال النصف الأول من عام 2002 وصلت المساحة المروية بالطرق الحديثة إلى 186683 مما يظهر تطوراً كبيراً مقارنة بعام 2000 حيث كانت المساحة المروية تساوي 90000 هكتار فقط (7.4%)

من إجمالي المساحة المروية) . وتصل المساحة المروية بالرداذ إلى 137412 هكتار بينما يغطي الري بالتنقيط مساحة 46368 هكتار والمساحة المروية بالتطويق بعد تسوية الأرض بالليزر بلغت 2903 هكتار ويبين الجدول 4-12 تفاصيل توزيع تلك المساحات على المحافظات بينما يلخص الجدول 4-13 الخطة المتعلقة بالمساحات التي تم تحويلها إلى الري الحديث في عام 2002 .

ومن البيانات المذكورة أعلاه يتبين زيادة المساحات التي تم تحويلها إلى طرق الري الحديثة ولكن هذه التحولات دون الطموحات المنصوص عليها في قرار المجلس الزراعي رقم 11 لعام 2000 المنوه عنه أعلاه . والذي يتطلب تحويل 300 ألف هكتار سنوياً . وقد ظهرت صعوبة تحويل هذه المساحات الكبيرة رغم التسهيلات الممنوحة للحصول على القروض ومساعدة المنتجين في إجراء الدراسات الفنية وغيرها ، حيث أن تسهيل منح القروض لا يبدو كافياً لأن ذلك يتعلق بالبنية الهيكلية والمؤسسية ومحدودية الإمكانيات المادية وترشيدها وفق الأولويات كما أن اعتماد التقنيات الحديثة يتطلب توفر الوعي عند المنتجين إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار والعوامل الفنية والاقتصادية المتعددة مثل المياه والتربة والمناخ والتراكيب المحصولية وحجم الحيازة وبنية المزرعة والحوافز الاقتصادية .

ونظراً لأهمية الأبحاث الزراعية والإرشاد فقد تم إنشاء 12 محطة متخصصة لبحوث الري تركز على تحديد معدلات استهلاك المياه المستدامة على مستوى الحوض والتراكيب المحصولية المناسبة . كما يتم التركيز على تدريب الفنيين والمزارعين من أجل تسهيل عملية التحول إلى الري الحديث . ومن العوامل الهامة لتحسين توزيع المياه واستخداماتها كفاءة الهيكل المؤسسي وتوفير البنية التحتية المناسبة والموارد المالية الكافية .

وأخيراً وليس آخراً فمن المهم تبني السياسات التي تتضمن نظام الحوافز الذي يشجع على زيادة كفاءة استخدام المياه من خلال تبني التراكيب المحصولية المناسبة وتشجيع تبني تقانات الري الحديث وترشيد استخدام المياه .

### 3-4 الجفاف وأثره على الإنتاج الزراعي

إن ظاهرة الجفاف من الظواهر المعقدة التي تعتبر من أهم المشكلات البيئية التي تتعرض لها سورية بشكل متكرر والتي تؤدي إلى انعكاسات حادة على الإنتاج الزراعي وخاصة في المناطق البعلية . ونظراً لأن الزراعات البعلية تغطي حوالي 75% من إجمالي المساحة المزروعة فإن تأثير موجات الجفاف كبير جداً . ومع ذلك فإن موجات الجفاف تؤثر أيضاً على الأراضي المروية وذلك نظراً لأن جميع مصادر الري تعتمد على الأمطار بدرجات متفاوتة . كما تتأثر الثروة الحيوانية بشكل حاد بموجات الجفاف وخاصة

الأغنام التي تتغذى على المراعي ومخلفات المحاصيل وخاصة الشعير الذي يزرع في المساحات البعلية كعلف تكميلي وقد انخفضت جميع هذه الموارد العلفية بشكل حاد بسبب موجات الجفاف .

تعرضت سورية لموجة جفاف في الفترة 1998-2000 كانت أكثر حدة في الموسم 1998-1999 وخاصة في المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية حيث انخفض الهطول المطري إلى معدلات لم يسبق لها مثيل خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . وعلاوة على ذلك فقد كان موسم الأمطار قصيراً حيث تأخر أكثر من شهر وانتهى قبل مواعده المعتاد. وقد تأثرت مناطق الاستقرار الزراعي الثالثة والرابعة (حيث الشعير بشكل رئيسي) ومنطقة الاستقرار الخامسة (المراعي) بشكل كبير جداً لدرجة أن إنتاج الحبوب والأعلاف انعدم تقريباً . وقد أدى توزع الهطول المطري إلى مشكلات إضافية في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية اللتان تزرعان بالقمح والبقوليات . وقد تراوحت درجات الحرارة حول معدلها السنوي العام باستثناء بعض الأشهر كما كان درجات الحرارة التي تجاوزت معدلها العام بحوالي 3-4 درجات خلال الفترة الواقعة بين شهري أيار وحزيران 1999 في بعض مناطق الشمال الشرقي مما أدى إلى انعكاسات سلبية إضافية على مراديد القمح المروي . وعلاوة على ذلك فقد أثر انخفاض المياه على المياه الجوفية وتصريف الينابيع والأنهار مما أدى إلى استمرار تأثير موجة الجفاف خلال السنوات التالية .

تغطي المراعي (البادية) مساحة 8.2 مليون هكتار وهي توفر حوالي 60% من الأعلاف اللازمة لقطيع الأغنام ولكن نظراً لعدم نمو النباتات العلفية بشكل كافٍ بسبب موجة الجفاف اضطر المربون إلى المزيد من الاعتماد على الأعلاف التكميلية التي تقدمها الدولة بأسعار مدعومة في بداية فصل الشتاء (11/1-2/28) . وقامت الدولة بتمديد فترة توزيع الأعلاف على المربين على شكل قروض ميسرة وقدمت الأدوية البيطرية واللقاحات مجاناً . ومع ذلك فقد تعرض المربون لخسائر كبيرة وغالباً ما كانت هذه الخسائر لا تعوض . وفي الواقع فقد اضطر الكثير منهم للاقتراض بينما انخفضت أسعار لحم الغنم نتيجة لزيادة العرض بسبب ذبح أعداد كبيرة من الأغنام مما يعكس احتياج المربين لتغطية نفقات المعيشة وتربية الأغنام كما أن ضعف قطيع الأغنام نتيجة موسم الجفاف قد أثر على وضعها الإنتاجي وعلى عدد المواليد في الموسم اللاحق .

## الفصل الخامس

### المستلزمات الزراعية

يشكل توفير المستلزمات الزراعية للمزارعين أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الزراعية في سورية وذلك من خلال عملية التخطيط الشاملة التي تتم بمشاركة الجهات الحكومية من مختلف المستويات ابتداءً من المركز وحتى مستوى الناحية<sup>7</sup> والوحدات الإرشادية على مستوى القرى . وقد كانت الدولة تقوم بدعم القسم الأكبر من المستلزمات حتى عام 1986 وذلك بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي وتغطية الاحتياج المحلي من السلع الغذائية . وقد تم استخدام مجموعة من الأدوات لدعم مختلف أنواع المستلزمات . فعلى سبيل المثال كانت المستلزمات المنتجة محلياً مثل البذار تباع بأسعار أقل من تكلفتها إنتاجياً بينما كانت المستلزمات المستوردة مثل بعض أنواع الأسمدة أو المبيدات تدعم من خلال تطبيق سعر صرف خاص . كما كان المزارعون يحصلون على القسم الأكبر من المستلزمات (مثل الأسمدة والبذار و المبيدات) من خلال المصرف الزراعي التعاوني على شكل قروض عينية .

وبالرغم من نجاح الدعم في تشجيع استخدام المستلزمات الحديثة إلا أن هذه السياسة أدت إلى وجود عبء كبير على خزينة الدولة التي كانت تمول الخسائر التي تتعرض لها المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إنتاج وتوزيع المستلزمات مثل المؤسسة العامة لإكثار البذار .

وقد تم تخفيض الدعم المباشر بشكل تدريجي حيث يمكن تقدير الدعم غير المباشر المقدم لكل من المنتجين والمؤسسات الحكومية في عام 2000 بحوالي 4.2 مليار ليرة سورية منها 3.2 مليار للمزارعين (الجدول 5-1) . ولا يزال المصرف الزراعي التعاوني يلعب دوراً هاماً في توزيع القروض العينية ولكن بدأت مشاركة القطاع الخاص بالتزايد في كل من استيراد وتوزيع المستلزمات .

#### 1-5 البذار والغراس

تم إنشاء المؤسسة العامة لإكثار البذار في عام 1970 كمؤسسة حكومية مسؤولة عن تأمين البذار حيث تقوم بإنتاج بذار جميع المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والعدس والحمص والقطن والشوندر السكري وبنسب مختلفة في ضوء الاكتتاب على البذور . ويتم التوزيع بشكل مباشر من خلال فروع المؤسسة وكذلك المصرف الزراعي التعاوني ، أما بالنسبة لبذار الخضار فلم تقم المؤسسة بالعمل في هذا المجال حيث يتم العمل من خلال تجار القطاع الخاص الذين يقومون أيضاً باستيراد البذار المهجنة

للخضار التي يتم تسويقها من قبل شركات القطاع الخاص من خلال شبكات توزيع منتشرة في مختلف أنحاء سورية شريطة أن تحصل تلك الشركات على ترخيص من قبل وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي وأن تكون البذار المستوردة مطابقة للمواصفات المحددة .

ويتم وضع خطة المؤسسة العامة لإكثار البذار للموسم القادم على أساس الخطة المحصولية السنوية التي تحدد المحاصيل التي سيتم إنتاجها والبذار التي سيتم استخدامها . ويتضمن الجدول (5-2) مقارنة بين إنتاج البذار المخطط والمنفذ .

وقد ازداد إنتاج بذار المحاصيل الهامة (الجدول 5-3) بنسبة 23.4% خلال الفترة 1990-2000 ولكن نسبة الزيادة لم تكن متناسبة لأنها تتعلق بطلب الفلاحين عليها . وقد ازداد إنتاج بذار القمح بنسبة 51.6% واقتصرت زيادة بذار القطن على 16.3% فقط بينما انخفض إنتاج بذار الذرة والشعير والبطاطا. وفي الواقع فقد شكل بذار القمح 65.8% من إجمالي البذار المنتجة في عام 1990 بينما وصلت إلى 80.9% في عام 2000 . أما إنتاج بذار القطن فقد انخفض مؤخراً (1999-2000) بنسبة 13.3% بينما ازداد إنتاج بذار البطاطا 3.4% . وفي الواقع فقد خفضت المؤسسة العامة لإكثار البذار إنتاج بذار القطن استجابة لتخفيض المساحة المزروعة بالقطن كما قامت بزيادة إنتاج بذار البطاطا للتعويض عن البذار السوبر إيليت الذي توقف استيراده من هولندا لمدة سنتين بسبب إصابته بمرض العفن البني . ونتيجة لذلك فقد وصل إنتاج المؤسسة العامة لإكثار البذار في عام 2000 إلى 66% من بذار القمح و 107% من بذار القطن (بما فيها الاحتياطي) و 38% من بذار البطاطا و 32% من بذار الذرة و 8% من بذار الشعير . ويلاحظ أن المزارعين يفضلون استخدام البذار التي ينتجونها في مزارعهم أو استبدال بذارهم مع الغير وخاصة بالنسبة للشعير والبقوليات الحبية الغذائية .

ويتم اختبار نوعية البذار المنتجة من قبل المؤسسة والموافقة عليها من قبل مديرية المراقبة التابعة للمؤسسة . وحالياً لا يعتبر منتج القطاع الخاص مسؤولين عن النقاوة الجينية لمنتجهم وإنما يتم اختبار البذار في مزارع المزارعين من قبل فريق العمل الفني التابع للمؤسسة العامة لإكثار البذار. كما أن منتجي القطاع الخاص لا يعملون في الإكثار حيث أنهم لا يملكون المعدات المطلوبة .

وتؤدي الطاقات الإنتاجية الكبيرة للمؤسسة العامة لإكثار البذار إلى زيادة تكاليف رأس المال (حوالي 80-90 مليون لكل وحدة) مما يؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاج البذار . ويرجع هذا بشكل خاص إلى الطبيعة الموسمية للعمل مما يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية بشكل كامل . لذا فإن إنشاء وحدات صغيرة لامركزية يشكل اقتراحاً عملياً لهذا الوضع كما يمكن أن يدفع هذا بالقطاع الخاص إلى زيادة مشاركتهم في هذا القطاع (بارتاساراتي 2000) .

وحسب تقرير بارتاساراتي (2000) فإن عدم قدرة قطاع إنتاج البذار على تحقيق الأرباح تشكل مشكلة رئيسية . فإذا ما أخذنا تكاليف إنتاج البذار بأسعار السوق وأسعارها الحالية بعين الاعتبار فإن جميع البذار التي تم تحليل أسعارها (القمح القاسي - القمح الطري - الشعير - العدس - الحمص) كانت تحقق خسارة تعادل عدة أليرات سورية لكل كيلو غرام مما انعكس على الخسائر السنوية للمؤسسة العامة لإكثار البذار والتي تقدر بحوالي 4 مليار ل.س . ولكن ذلك يعود بالفائدة الأكبر على الاقتصاد الوطني نتيجة زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة نتيجة استخدام البذار المحسن .

ويتم إنتاج معظم غراس الأشجار المثمرة في المشاتل التابعة للقطاع العام (وزارة الزراعة) ويتم توزيعها مباشرةً للمزارعين ، كما يتم إنتاجها في 70 مشتل تشغل مساحة 50000 دونم تحت إشراف مديرية الشؤون الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي . ويتم توزيع تلك الغراس على المزارعين إما بشكل مباشر أو من خلال الوحدات الإرشادية بأسعار رمزية مدعومة بنسبة 50% (فعلي سبيل المثال تباع غراس الزيتون بمبلغ 13 ل.س للغرسة بينما تصل تكاليف إنتاج الغرسة الواحدة إلى 25 ل.س) . وتباع الغراس للزراعات الجديدة وكذلك للزراعات الاستبدالية ويهدف الدعم الذي ترفده القروض الميسرة أيضاً إلى تشجيع زراعة الأشجار في المناطق الهضبية التي تشكل القسم الأكبر من المساحات المستصلحة التي تصل إلى 500000 هكتار . وهناك حاجة للدعم حيث أن القسم الأكبر من تلك المساحات يقع في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة حيث أن كمية الهطول المطري منخفضة وغالباً ما يكون هناك حاجة لاستبدال الغراس كما تحتاج الأشجار إلى فترة تتراوح بين 4-6 سنوات ريثما تبدأ بالإنتاج وذلك حسب الصنف بينما تحتاج إلى فترة تتراوح بين 10-15 ريثما تصل إلى مرحلة الإنتاج الكامل . ومن جهة أخرى تقوم بعض المشاتل الخاصة بإنتاج غراس الأشجار المثمرة وبيعها مباشرةً للمزارعين وفي بعض الأحيان تقوم المشاتل الخاصة بشراء الغراس من مشاتل الدولة وتربيتها لمدة عام أو عامين وبيعها بأحجام كبيرة . ونتيجة لموجة الجفاف فقد انخفضت الغراس المباعة من قبل الدولة من 6 مليون غرسة في عام 1998 إلى 4.5 مليون في عام 1999 أما في عام 2000 فقد تم إنتاج وتوزيع أكثر من 11 مليون غرسة .

كما تشجع الدولة على التحريج الاصطناعي وذلك من خلال توفير الغراس المنتجة في 40 مشتل تتبع لمديرية التحريج والغابات وتوزيعها مجاناً على مؤسسات الدولة كما تبيعها للقطاع الخاص لاستخدامها كمصدات للرياح مقابل أسعار رمزية تساوي 1 ل.س للغرسة مقابل تكلفة تساوي 15 ل.س . ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع التحريج الاصطناعي وتحسين الغطاء النباتي وتجنب حت التربة وتخفيف حدة الرياح وتحسين البيئة . وتسعى الخطة إلى تحريج مساحة 24000 هكتار سنوياً ونظراً لطبيعة هذا النشاط غير الربحية فإن مشاركة القطاع الخاص في قطاع التحريج متدنية جداً .

## 2-5 مواد وقاية النبات

كانت وزارة الزراعة تشرف مباشرة على عمليات مكافحة الجماعية والفردية وتأمين المبيدات اللازمة لذلك . واعتباراً من عام 1987 تم السماح للقطاع الخاص باستيراد المبيدات الزراعية بما لا يتجاوز 10% من الاحتياج . وتمت زيادة هذه النسبة إلى أن وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى حدود 70% من الاحتياج الإجمالي حسب التقديرات في حين اقتصر المبيدات المؤمنة من قبل الدولة على مبيدات مكافحة الإجمالية للحشرات (سونة و جراد) ومبيدات العشاب لحقول القمح والقطن ومبيدات فأر الحقل وبعض المبيدات الفطرية للبذار .

ومن جهة أخرى فقد قامت الدولة بالحد من استخدام المبيدات في إطار المحافظة على البيئة كما حددت السماح باستخدام المبيدات للراغبين في الحصول على القروض العينية بشأنها بموجب وصفة من الوحدة الإرشادية تحدد الاحتياج الفعلي لاستخدام المكافحة الكيميائية وعند الوصول للعتبة الاقتصادية . ويتبين ذلك من خلال الجدول (4-5) الذي يشير إلى أن كمية المبيدات المستوردة من قبل القطاع العام للمكافحات المذكورة أعلاه شهدت انخفاضاً في معظم السنوات رغم زيادة المساحات المزروعة . كما تم اعتباراً من التسعينات احتساب دولار الاستيراد للمبيدات حسب أسعار السوق المجاورة بعد أن كان يحسب بالسعر الرسمي وذلك في إطار زيادة أسعار المبيدات للحد من استخدامها .

ومن جهة ثانية بدأت الدولة باعتماد مبدأ المكافحة المتكاملة والتركيز من خلالها على المكافحة الحيوية اعتباراً من عام 1992 باعتماد المكافحة الحيوية على الحمضيات ومنع استخدام المبيدات عليها إلا في حالات الضرورة القصوى وعلى مستوى ضيق ، كما بدأت بتطبيق المكافحة الحيوية على الزيتون والتفاح والقطن ووضعت البرامج المستقبلية لتعميم استخدامها .

ويتم توزيع الهرمونات والمواد الجاذبة (الأتركتانت) والمصائد مجاناً من قبل الوحدات الإرشادية التابعة لمديريات الزراعة كما تتم مكافحة الأمراض الجماعية مجاناً . وتستوفي الدولة نصف قرش (1 ل.س = 100 قرش) مقابل كل كغ من القمح مقابل تكاليف مكافحة سونة القمح التي تتم باستخدام الطيران . كما يتم التوزيع من خلال برامج خاصة من خلال شبكة المصرف الزراعي التعاوني .

وبينما يتحمل المزارعون مسؤولية وقاية مزروعاتهم تقوم الدولة بتطبيق نظام المكافحة الحشرية على المستوى الجماعي وتتحمل مسؤولية حماية المزروعات من الأمراض الجماعية . وفي الواقع فهناك بعض الحشرات التي لا يمكن مكافحتها بشكل فردي حيث أنها تتطلب تدخلاً سريعاً وعلى نطاق واسع . ويبين الجدول 4-5 التدخل الحكومي في بعض حالات المكافحة الحشرية . فعلى سبيل المثال ازدادت المساحة التي استخدمت فيها المبيدات الحشرية والعشبية بنسبة 5.6% و 181% على التوالي بين عامي

1990-2000 . بينما انخفضت المساحة التي تمت فيها مكافحة العناكب وفأر الحقل بنسبة 22% و 56% على التوالي بين عامي 1990-2000 . ويرجع هذا إلى برامج الإرشاد التي مكنت المزارعين من حماية محاصيلهم دون التدخل الحكومي .

### 3-5 الأسمدة الكيماوية

يتم تأمين الأسمدة الكيماوية من العناصر الكبرى من الإنتاج المحلي والاستيراد وتوزيعها من قبل المصرف الزراعي التعاوني ، ويتم تحديد الاحتياج من قبل لجنة خاصة يرأسها وزير الزراعة وتضم في عضويتها ممثلين من المديرية المختصة في وزارة الزراعة ومؤسسة غذائية والمصرف الزراعي واتحاد الفلاحين ويتم تقدير الاحتياج في ضوء المساحات المقرر زراعتها وعلى مستوى المروي والبعل . وتحدد من خلالها الكميات من الإنتاج المحلي والكميات اللازم استيرادها . ويقوم المصرف الزراعي باستيراد الأسمدة من المعامل المحلية ومن مؤسسة غذائية للكميات المستوردة لتوزيعها من قبل فروعها في المحافظات بقروض عينية أو بالشراء المباشر وفق الخطة . واعتباراً من نهاية عام 2000 فقد تم السماح للقطاع الخاص باستيراد كافة أنواع الأسمدة الكيماوية على أن تخضع للمراقبة من قبل الدولة وذلك بموجب قرار المجلس الزراعي الأعلى رقم 32 تاريخ 2000/10/21 . وتجدر الإشارة إلى أنه كان مسموحاً للقطاع الخاص باستيراد أسمدة العناصر الصغرى فقط (بورون - شلات الحديد - الكبريت وغيرها) .

وقد تمت زيادة كميات الأسمدة المستهلكة بالمقارنة بين عامي 2001 و 1990 بنسبة 37% للأزوت و 1.6% للفوسفات و 41% للبوتاس وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة . أما للتباين في نسب زيادة الأسمدة فيعود إلى إعادة النظر في المعادلة السمدية المعتمدة والحد من استخدام الفوسفات في ضوء تحليل التربة والذي يبين بأن الترب السورية غنية بالفوسفات بشكل عام وكان أكثرها وضوحاً في كميات الأسمدة الفوسفاتية المستخدمة على القطن حيث تم تخفيضها دون التأثير على الإنتاجية .

ومن خلال مقارنة الأسمدة المستهلكة بين عامي 2000 و 2001 يتبين انخفاض نسبة الأسمدة المؤمنة من قبل القطاع العام بمعدل 16% للأزوت و 18% للفوسفات و 3% للبوتاس ويعود انخفاض كميات الأسمدة المؤمنة في عام 2001 مقارنةً بعام 2000 إلى الأسباب التالية :

- إن الكميات المستخدمة في عام 2000 هي كميات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة وخاصةً وأنها أنت بعد سنة جافة جداً كانت الأسمدة المستخدمة فيها قليلة نسبياً .

- يتعلق استهلاك الأسمدة خلال السنة بالهطولات المطرية وتوزعها وأن تأخر هطول الأمطار النسبي في عام 2001 لم يسمح بإضافة السماد بالكميات المحددة وخاصة و أن نسبة 75% من المساحات هي مساحات بعلية .

- مباشرة القطاع الخاص باستيراد الأسمدة حيث بلغت الكميات المستوردة في عام 2001 إلى حوالي 122 ألف طن أي ما يعادل 56.12 ألف طن عنصر سمادي صافي ولكن لا توجد بيانات محددة حول المستهلك منها .

#### 4-5 الأعلاف

يقدر توفر الأعلاف بحوالي 8.9 مليون طن من المادة الجافة سنوياً . وبناءً على بيانات الثروة الحيوانية لعام 1998 (كوميتر 2000) فإن الطلب على الأعلاف يقدر بحوالي 10.7 مليون طن . ويتوقع أن يتزايد العجز في الأعلاف الحيوانية مستقبلاً وذلك نظراً لاتساع الفجوة بين الإنتاج المحلي وطلب قطاع الثروة الحيوانية على الأعلاف . وإذا ما بقي قطيع الأغنام على معدله الحالي (15 مليون رأس) وحافظت أنواع الثروة الحيوانية الأخرى على معدلات نموها الحالية فسوف يزداد طلب الثروة الحيوانية على المادة الجافة ليصل إلى 11 مليون طن بحلول عام 2010 . وهذا يعني أن الزيادة ستفوق الإنتاج المحلي للأعلاف بنسبة 24% .

تشكل المراعي الطبيعية والأعلاف الخضراء و الأعلاف المصنعة ومخلفات المحاصيل ومنتجاتها الثانوية ومنتجات الثانوية لمواد التصنيع الزراعي ومخلفات المسالخ والمفاقد المصدر الرئيسي للأعلاف في سورية . ويعتبر الرعي الطبيعي أهم المصادر العلفية للمجترات ويتم الرعي في المناطق الغربية ذات الهطولات المطرية المرتفعة على بقايا المحاصيل والنباتات العلفية على حدود مناطق زراعة المحاصيل بينما في المناطق الجافة الشرقية فيتم الرعي بشكل رئيسي في المراعي الطبيعية . ومع تزايد أعداد الثروة الحيوانية وتكثيف الإنتاج فتتم تغطية الاحتياج الغذائي المتزايد للمجترات من خلال العلف التكميلي مثل الحبوب والمحاصيل العلفية ومنتجات التصنيع الزراعي الثانوية . ويمكن تلخيص المصادر العلفية الرئيسية بما يلي :

**المركزات العلفية :** يشكل الشعير المزروع في المساحات الجافة أكثر من 85% من إجمالي إنتاج الحبوب والبقوليات المستخدمة كأعلاف حيوانية . كما يستفاد من بعض المساحات المزروعة بمحاصيل القمح والشعير والتي تتأثر بالهطولات المطرية الضعيفة من خلال تحويلها للرعي بسبب عدم اقتصادية حصادها . و تقدر هذه المساحات وسطياً بحدود 8% من المساحات المزروعة بالقمح البعلي في منطقة الاستقرار الثانية والثالثة و بحدود 20% من المساحة المزروعة بالشعير وخاصة في منطقة الاستقرار الرابعة .

*الأعلاف الخضراء* : تصل المساحة المزروعة بالأعلاف الخضراء إلى 60000 هكتار حيث ينتج القسم الأكبر منها الشعير العلفي وقد ازدادت هذه المساحة بشكل بسيط منذ عام 1990 محققة مساهمة قليلة في الموازنة العلفية ويرجع ذلك إلى أن إنتاج المحاصيل الأخرى أكثر ربحية في المساحات المروية .

*بقايا المحاصيل* : وتمثل بقايا المحاصيل الرئيسية بعد حصادها وخاصة القمح والشعير والقطن وتستفيد منها الحيوانات الزراعية وخاصة الأغنام التي تتوجه إلى المناطق المزروعة للرعي بعد الحصاد وبعد انتهاء موسم الرعي في البادية .

*المخلفات الزراعية* : تتكون هذه المخلفات من تبن القمح والشعير والبقوليات الغذائية (عدس - حمص - فول) ويتم عادة جمع التبن بعد الحصاد لاستخدامها كأعلاف مألئة مع الأعلاف المركزة في أوقات عدم توفر المراعي .

*المخلفات الصناعية* : وهي المخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع للمنتجات الزراعية . وتشكل أهمية بالنسبة للمواد العلفية حيث أنها تتكون من النخالة الناتجة عن طحن القمح وكسبة القطن المقشورة وغير المقشورة وكسبة فول الصويا وتفل الشوندر ومخلفات تصنيع العنب وغيرها .

يتم تأمين الأعلاف من قبل القطاعات المختلفة الخاص والعام وخاصة بعد أن سمح للقطاع الخاص بالاتجار بالمواد العلفية اعتباراً من عام 1987 ويتم تأمين الأعلاف على النحو التالي :

القطاع العام حيث تقوم المؤسسة العامة للأعلاف باسترجار مادة الشعير من المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب واستجار النخالة من الشركة العامة للمطاحن وكسبة القطن المقشورة وغير المقشورة من معامل الزيتون الحكومية وتوزيعها على المنتجين وفق مقننات علفية محددة حيث يتم توزيعها على جمعيات التربية والتحسين للأغنام ومربي الأغنام على مدى أربعة أشهر من تشرين الثاني وحتى شباط من العام التالي على الأغنام . و يمكن تمديد الفترة في السنوات الجافة إضافة إلى توزيع مقننات علفية لباقي الثروة الحيوانية على مدار العام .

كما تقوم المؤسسة مباشرة بشراء الذرة الصفراء من المنتجين وتجفيفها من خلال مجفقاتها المنتشرة في مناطق الإنتاج وبيعها للمربين مباشرةً بقروض أو بالتسديد المباشر أو لمؤسسات القطاع العام (الدواجن). كما تقوم المؤسسة بتصنيع بعض المركبات العلفية من خلال معاملها أو من خلال استئجار بعض المعامل التابعة للقطاع الخاص وبيع المنتجات المصنعة للقطاع الخاص وللمؤسسات العامة (مؤسسة المباقر ومؤسسة الأسماك) .

ويوضح الجدول 5-7 تطور النشاطات الإنتاجية للمؤسسة العامة للأعلاف خلال الفترة 1990-2001 والذي يتبين من خلاله أن عمليات شراء الأعلاف ازدادت بنسبة 1.72% في عام 2001 مقارنة بعام 1990 ولكنها انخفضت بشكل ملحوظ خلال السنتين الماضيتين (-27.9%). أما الواردات فقد ازدادت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1990-1998 ولكنها انخفضت إلى الصفر في عام 1999 واستمر الوضع كذلك حتى عام 2001. أما التصنيع فقد تزايد حتى عام 1999 لتعود للانخفاض فيما بعد. أما أرقام عام 2001 فهي أعلى من أرقام عام 1990 بنسبة 3.5% فقط وبنسبة 37% خلال السنتين الماضيتين وذلك لتغطية الاحتياج المتزايد الناتج عن الجفاف. وأظهرت المبيعات زيادة في الفترة 1990-1999 ومن ثم تراجعها فيما بعد. وبقيت مبيعات عام 2001 أدنى من مبيعات عام 1990 بنسبة 4.3% ولم يتم تصدير أية كمية من الأعلاف خلال كامل الفترة باستثناء عام 1990 حيث طرأ انخفاض بنسبة 46% في السنوات الجافة. وتراوحت الكميات المصنعة حسب الطلب.

وقد سمح للقطاع الخاص بدخول أسواق الأعلاف في عام 1987 وحالياً يمكن لتجار القطاع الخاص أن يشتروا إما من الموارد المحلية مثل منتجي الشعير أو كسبة القطن في القطاع الخاص و المشاريع المشتركة أو استيراد الأعلاف الأخرى مثل التبن و الذرة الصفراء بينما يمكن استيراد الشعير في السنوات الجافة فقط. وتجدر الإشارة إلى أن مستوردات الأعلاف من قبل القطاع الخاص وخاصة المواد المحصورة بالدولة كانت تتم باسم المؤسسة ولصالح المستوردين.

ويوضح الجدول 5-8 تطور الكميات المستوردة من قبل القطاع الخاص من المواد العلفية والتي كانت الذرة الصفراء وكسبة الصويا تشكل القسم الأعظم منها لتلبية احتياجات الدواجن حتى عام 1998 في حين بدأ استيراد الشعير يشكل نسبة جيدة من مستوردات القطاع الخاص للأعلاف اعتباراً من عام 1999 عندما سمح للقطاع الخاص باستيراد الشعير وتخفيض الضريبة المفروضة على استيراده من 3500 ل.س للطن إلى 50 ل.س فقط.